أَثَرُ عَلَمِ الدِّينِ اللُّوْرَقِيِّ الأندَلسيِّ (٦٦١هـ) في النَّحويّين

إعداد

محمّد بهاء بن حسن ككّو

مدرّسُ النّحو والصّرف في كليّة آداب
جامعة حماة- سوريّا.

• **الملخّص:**

يعرضُ هذا البحثُ لنحويٍّ أندلسيٍّ كانَ له أثرٌ -أحسبه بارزاً- في الحياةِ العلميّةِ في المشرق العربيّ، حيث استقرّ، وذلك في مطلع القرنِ السابع الهجريّ؛ إذ ساعدَ على إثراءِ التّراثِ النّحويّ، إنّه القاسمُ بنُ أحمدَ بنِ الموفّق، عَلَمُ الدّينِ اللُّوْرَقيّ المُرْسيُّ الأندلُسي، شارحُ: (المفصّل، والجُزُولِيّة، والشاطبيّة).

وكانَ عملي في هذا البحث تناولَ شخصيّةِ اللّوْرَقيّ الأندلسيّ إنساناً وعالماً باقتضاب، ثمّ محاولةَ تتبّع من أخذَ عنه ممّن بعده من النّحاة، ناقلاً عنه فحسب، أو معلّقاً على ما نقلَ منه مقرّاً أو متعقّباً، وأخيراً ذِكْرَ جملةٍ من النتائجِ التي ظهرت لي.

ويتغيّا هذا البحثُ بيانَ صدى تلك النقولِ عندَ الخالفين، من قبولٍ أو تعقّبٍ أو مناقشة.

الكلمات المفتاحية: تراجم النحويين، اللُّوْرَقي، النحو الأندلسي.

*****

المقدمة:

شُهِرَ القرنُ السابعُ الهجريُّ برجالٍ مبرّزين في علم النّحو، أسهموا في ترسيخ بنيانه ورفعة شأنه. وهذا البحثُ يعرضُ لأحدِ أولئك الرجال العلماء، وهو أبو محمّد القاسمُ بنُ أحمدَ بن الموفّق اللُّوْرَقيُّ المُرسيُّ الأندلسيُّ مولداً ونشأةً، الدّمشقيُّ وفاةً، الذي تركَ أثراً في الحياةِ العلميّة في من خلَفه من النّحويّين.

لقد تميّز نحويّنا بنشأته الأولى وتلقّيه في بلادِ الأندلس، ثم ارتحاله إلى المشرق الإسلاميّ؛ حاجّاً، مستزيداً من العلوم، فاستقرّ بالشام، وتصدّرَ بدمشقَ مقرئاً نحويّاً؛ بما أهّلته سَعةُ ثقافته وتنوّعها، بتنوّعِ البلاد والشيوخ الذين أخذَ عنهم.

لعلّ من أهمِّ ما دفعَني إلى اختيارِ هذا البحث ما وقفتُ عليه من نقولٍ لآراءٍ نحويّةٍ للقاسم بن أحمدَ بنِ الموفّق، عَلَمِ الدّين اللُّوْرَقيِّ المُرْسيِّ الأندلسيِّ عند بعضِ النحويّين. وأحسَب أنّ أهميّته تتأتّى من القيمةِ العلميّة للرَّجل، شارح: (المفصّل، والجُزُولِيّة، والشاطبيّة)، ومن تأثيرِ الفكرِ النحويِّ الأندلسيِّ في بعضِ نحويّي المشرق.

ويتغيّا هذا البحثُ بيانَ صدى تلك النقولِ عندَ الخالفين، من قبولٍ أو تعقّبٍ أو مناقشة.

وقد بدأتُ البحثَ بترجمةٍ للعَلَم اللُّوْرَقيّ شملت: أحداثَ حياته، ومنزلتَه العلميّة، وشيوخَه، ومصنّفاتِه، وتلاميذَه، ووفاتَه.

ثمّ استعرضتُ النحويّين الناقلين عنه، وبعضاً من نقولهم، بدءاً من ابنِ إياز (٦٨١هـ)، ومروراً بشارحَي الكافية: الرضيِّ (٦٨٦هـ)، والخَبيصيِّ (٧٣١هـ)، فأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)، ثمّ الكَيْكَلديّ (٧٦١هـ)، فابنِ هشام (٧٦١هـ)، وصولاً إلى السيوطيّ (٩١١هـ)، فابن كمال باشا (٩٤٠هـ)، فالفاكهيّ (٩٧٢هـ)، وانتهاءً بالبغداديِّ عبدالقادر (١٠٩٣هـ). وذلك من دون مناقشةٍ لما نقلتُ؛ ليليقَ المقامُ بالمقال. وأخيراً ختمتُ البحثَ بنتائجَ توصّلتُ إليها.

ترجمةُ اللُّوْرَقِيّ الأندلسيّ:

القاسمُ بن أحمدَ بنِ الموفّق بن جعفر، اللُّوْرَقيّ[1] المُرْسيّ الأندلسيّ، أبو محمّد، المشهور بـ(شارح المفصّل) وبـ(الأندلسيّ شارح المفصّل). ولد سنة (٥٧٥هـ)، واشتغلَ بطلبِ العلم في: (مُرْسِيَة)- حيث نشأ في أسرةٍ ميسورةِ الحال- و(بَلَنْسِيَة)[2] على مشايخ وقته، ثمّ قصدَ- لدن بلوغه الثالثة والعشرين- المشرقَ العربيّ لغايتَي: الحجّ، والاستزادة منَ العلم، فسمع في: تونس، ومصر، وبعد قضائه ما مِن أجله خرج شدّ الرحال إلى دمشق، فحلب، فحماة، ومنها إلى بغداد. وبعد جولته هذه قطن حلب، وبها تصدّر؛ لإقراءِ النحو برهة، ثمّ رجع إلى دمشق، وبمدارسها أقرأ العربيّة والقراءات إلى أن تقدّمت سنّه، وكُفّ بصره، فلزم بيتَه، يأتيه الطلبة للإجازة، إلى أن كانت وفاته سنة إحدى وستّين وستّ مئة من الهجرة[3].

منزلتُه، وعلمُه:

كانَ عَلَمُ الدّينِ اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ «ذا فنونٍ متعدِّدة»(٤) شهدَ له بذلك جلُّ مَن ترجم له، فـ«ما من عِلْمٍ إلّا وقد أخذ منه بأوفر نصيب، وحصل منه على أعلى ذروة»(٥). فمن ذلك أنّه «اشتغل بالقراءات، والنحو، والعربيّة. وبرع في ذلك»(٦)، كما كانت له «معرفتُه بالفقه، والأصول، وعلوم الأوائل كالمنطق، وغيره»(٧). ولا أصدقَ من أن يثنيَ عليه مَن رآه وخبره وعاصره، وهذا ما فعله كلٌّ من: ياقوتِ

(١) نسبة إلى (لُوْرَقَة) مدينة في شرقي الأندلس. انظر: معجم البلدان ٥/ ١٦، ٢٥.

(٢) (مُرسية، وبلنسية): مدينتان بالأندلس. انظر فيهما: معجم البلدان ٥/ ١٠٧، ١/ ٤٩٠.

(٣) ترجمةُ اللُّورقيّ في: معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٨، وإنباه الرواة ٤/ ١٦٧، وذيل الرّوضتين ٢٢٦، ٢٢٧، وتاريخ الإسلام ١٥/ ٤٤. وانظر: المباحثَ الكاملية شرح المقدّمة الجزوليّة (رسالة ماجستير) ١/ ١٠- ١٥ حيث توسّعَ الباحثُ في ترجمةِ اللُّورقيّ، ومصادرها ومراجعها.

(٤) البداية والنهاية ١٧/ ٤٥٠. وانظر: نفحَ الطيب ٢/ ٢٥٦.

(٥) معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٨.

(٦) ذيل مرآة الزمان ٢/ ٢٢١. وانظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٧٣.

(٧) معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٩. وانظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٩.

الحمَويّ (٦٢٦هـ) الذي قال[١]: «أتعبَ نفسَه حتّى بلغ من العلم مناه، فصار عيناً للزمان يُنظر به إلى حقائقِ الفضائل»، والوزير القفطيّ (٦٤٦هـ) الذي وصفه بأنّه: «فاضلٌ، عالمٌ، ذكيّ النفس... أنبهُ مَنْ رأيتُه، وأحضرُ ذهناً»[٢].

أمّا اليونينيّ (٧٢٦هـ) فقال[٣]: «كان إماماً عادلاً فاضلاً، أحدَ المشايخ الجامعين بينَ العلم والعمل». ونعتَه الذهبيّ (٧٤٨هـ) بأنّه كان «إماماً كبيراً مهيباً متفنّناً»[٤]، وأنّه «من أذكياءِ النحاة والمتكلّمين»[٥]. أمّا المقريزيّ (٨٤٥هـ) فوصفه بأنّه: «أحدُ الفضلاءِ المعروفين، والعلماءِ المشهورين»[٦].

وما حصّلَه اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ من علوم شتّى أتاح له أن يكون ذا منزلةٍ علميّةٍ رفيعةٍ، أهّلته للتصدّر للإقراء، ولتسلّم خزانةِ الكتبِ في جامع دمشق، وللتدريس في مدارسها المتنوّعة ومنها: المدرسةُ العزيزيّة، والمدرسةُ العصرونيّة، والمدرسةُ العادليّة[٧].

كما أتاح له علمُه وما وصل إليه من مكانة سامية فيه أن يكونَ حكماً بينَ اثنين من كبار علماء دمشق لتولّي مشيخةِ مدرسةٍ فيها[٨]. وقد دفعت هذه المنزلةُ العلميّةُ العطرة أحدَ الباحثين ليجعلَ اللُّوْرَقيَّ «أوّلَ أندلسيٍّ مغربيٍّ في ميدانِ النحوِ استطاع أن يتوصّل إلى مرتبةٍ تدريسيّةٍ، وإداريّةٍ عاليةٍ، خلال فترة وجوده بدمشق»[٩].

---

(١) في: معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٨.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ١٦٧، ١٦٨.

(٣) في: ذيل مرآة الزمان ٢/ ٢٢١. وانظر: الوافي بالوفيات ٢/ ٧٣.

(٤) تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٥. وانظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٠٩.

(٥) معرفة القرّاء الكبار ٣/ ١٣١٢.

(٦) المقفّى الكبير ٥/ ٢٨٤.

(٧) ممّن ذكر تدريسه هذا: الذهبيّ في: العبر في خبر مَن غبر ٥/ ٢٦٧، والنعيميّ في: الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٣٠٥، ٢/ ٢٠٧.

(٨) قالَ الذهبيّ: «وهو كانَ الحكم بين أبي شامة، والشمس أبي الفتح في أيّهما أولى بمشيخةِ التربةِ الصالحيّة. والقصّة معروفة. فرجّح أبا الفتح بعضَ الشيء. وقيل: لم يرجّحْه، بل قال: هذا رجل يدري القراءات. وقال عن أبي شامة: هذا إمام. فوقعتِ العناية بأبي الفتح...» تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٤، ٤٥. ونقل هذه الواقعة أيضاً: الجزريّ، الذي قال عنِ اللُّوْرَقيّ: «مع أنّه كان أهلاً لها» غاية النهاية في طبقاتِ القرّاء ٢/ ١٦.

(٩) الأندلسيّون في بلادِ الشام ١٥٤.

شيوخُه:

إنّ قضاءَ اللُّوْرَقِيّ الأندلسيّ شطراً من عمره في الأندلس، وآخر في الشرق متنقّلاً بين حواضره العلميّة أتاح له التتلمذ على جمٍّ غفير من الشيوخ، وسأعرض **لأشهرهم** منَ النحويّين فحسب:

- أبو موسى الجُزُوليّ (٦٠٧هـ): عيسى بنُ عبدِالعزيز، البربريّ المَرّاكُشيّ المغربيّ. نسبتُه إلى: (جُزُولة): قبيلة من قبائلِ البربر. أخذ عنِ ابن برّيّ (٥٨٢هـ) في مصر[١]. وقدِ التقى به علمُ الدّين اللُّوْرَقِيّ، وسأله عن شيءٍ في (مقدّمته)؛ فبيّنه له[٢].
- ابن خروف (٦٠٩هـ): عليُّ بنُ محمّد بنِ عليّ، الإشبيليُّ[٣]. قالَ القفطيّ[٤]: «أخبرني عَلَمُ الدّين أبو القاسم[٥] النحويُّ اللُّوْرَقِيّ، قال: رأيتُه [يعني ابن خروف]، وأخذتُ عنه، واستفدتُ منه».
- أبو اليُمنِ الكِنديّ (٦١٣هـ): زيد بن الحسن بن زيد، أبو الحسن. أخذ عنِ ابنِ الشجريّ (٥٤٢هـ)، وابنِ الخشّاب[٦] (٥٦٧هـ). لازمَه اللُّوْرَقِيُّ أربعاً منَ السنين في دمشق، وأخذ عنه، وأكثر، ومن ذلك: كتاب سيبويه، وكثيراً من كتبِ الأدب[٧].

(١) ترجمةُ الجُزُوليّ في: إنباه الرواة ٢/ ٣٧٨، والتكملة لكتاب الصلة ٣/ ٤٣٦.

(٢) انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٦٧. و(المقدّمة الجزوليّة في النحو) أشهر مصنّفاتِ أبي موسى الجزوليّ على الإطلاق.

(٣) ترجمةُ ابن خروف في: معجم الأدباء ١٩٦٩، وإشارة التعيين ٢٢٨.

(٤) في: إنباه الرواة ٤/ ١٩٢.

(٥) قالَ الذهبيّ: «ومنهم مَن سمّاه: أبو القاسم محمّد. والأوّل [يعني: القاسمَ بن أحمد] أصحّ». تاريخ الإسلام ١٥/ ٤٤. وانظر: العبر في خبر من غبر ٥/ ٢٦٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٩.

(٦) ترجمةُ الكِنديّ في: معجم الأدباء ١٣٣٠، وإنباه الرواة ٢/ ١٠.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٥/ ٢١٨٩، والمحصّل في شرح المفصّل (رسالة) ١/ ٩٥، ٩٦ حيث نصّ اللّورقيُّ صراحة على قراءته الكتاب على الكنديّ.

- العُكْبَريّ (٦١٦هـ): عبدُالله بنُ الحسين بن عبدالله، أبو البقاء. كان ضريراً. قرأ العربيّة على ابنِ الخشّاب[١]. ويعدُّ عَلَمُ الدّينِ اللُّوْرَقِيّ «من أشهر تلاميذ أبي البقاء في النحو، وهو راوي كتابه (التبيين) عنه، وأكثَرَ مجالستَه، حتّى صار يُسمّى: (تلميذ أبي البقاء)»[٢].

مصنّفاتُه:

على الرغم من سَعة عِلْم اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ، وتنوّعِ الفنون التي برع فيها إلّا أنّه لم يترك سوى كمٍّ قليلَ منَ التآليف. والعجب من أحدِ الباحثين الذي جعلها «آثاراً علميّةً ضخمة»[٣]. وقد عُرِف منها:

- (شرحُ المفصّل): الموسوم بـ(المحصّل)، وهو أشهرها، وبه شُهِرَ- كما أسلفتُ-. تبع فيه اللُّوْرَقِيُّ ابنَ يعيش (٦٤٣هـ)- على ما رأى الوزيرُ القفطيّ- «ووُفِّقَ بذلك إلى مرتبة ترتيبه وحقيقة تحقيقه، واقتدى به في إزالةِ الإشكال والاشتباه. ونقلا جميعاً [يعني: ابن يعيش، واللُّوْرَقِيّ] النّحوَ من كلام النّحاة فقَبض أحدُهما، وبسطَ الآخر»[٤]. وشَرْحُه هذا «استوفى فيه القول، لا يقصر أن يكون في مقدار كتاب أبي سعيدِ السيرافيّ في شرح سيبويه. واستعان في عبارته ببعض عبارةِ المتكلّمين. وكان أقدرَ على ذلك من غيره»[٥]. وقد نعتَ العالمُ المحقّق د. العثيمين- رحمه الله- (محصّلَ اللُّورَقي) بأنّه «أوسعُ شروحِ (المفصّل)، وأغزرُها مادّةً، وأكثرُها فائدةً»[٦].

وقد حُقِّقَ ما يزيد على الثلث من الجزءُ الأوّل من (المحصّل في شرحِ المفصل) رسالة دكتوراه في جامعةِ الأزهر سنة ١٩٨٢م، والثلث من الجزءِ الثاني

(١) ترجمةُ العكبريّ في: معجم الأدباء ١٥١٥، وإنباه الرواة ٢/ ١١٦.
(٢) التبيين عن مذاهب النحويّين (مقدّمة التحقيق) ٢٥. وانظر: ٧٥، ١٠٤.
(٣) المحصّل في شرح المفصّل (مقدّمة التحقيق) ٣٤.
(٤) إنباه الرواة ٤/ ٤٨.
(٥) إنباه الرواة ٤/ ١٦٧.
(٦) التخمير، مقدّمة التحقيق ١/ ٥١.

منه رسالة دكتوراه أيضاً في الجامعة ذاتها سنة ١٩٨٧م، كما علمتُ أنّ بقيّته حُقّقت في جامعاتِ المملكةِ العربيّةِ السعوديّة[١].

- (شرحُ الجزوليّة): الموسوم بـ(المباحث الكامليّة)، وقد حُقّقَ الكتاب؛ لنيل درجة الدكتوراه مرّتين في مصر: إحداهما بجزئه الأوّل فحسب في جامعةِ الأزهر، والثانية كاملاً في جامعة القاهرة، وحُقّقَ ثالثة في جامعة حمص في سوريّا في ثلاث رسائل للماجستير، ويُحقّقُ الجزءُ الرابع في جامعة حماة.
- (شرحُ الشاطبيّة في علم القراءات): وسمّاه: (المفيد في شرح القصيد)[٢]. وقد بحثتُ عنه في الشابكة؛ فعلمتُ أنّه حُقّق؛ لنيل درجة الدكتوراه في الجامعةِ الإسلاميّة في المدينةِ المنوّرة، ولم أقف عليه البتّة.
- (مشكلةُ الجزوليّة): وهو رسالة صغيرة تقع في (١١) ورقة كُتبت سنة (٦٦٢هـ) أي بعد وفاةِ الأندلسيّ بسنة واحدة فقط. ومنها نسخة في (جوروم) برقم (٢٧٧٣/ ٣) بتركيّة[٣].
- (قصيدة ميميّة): وصف فيها رحلته منَ الأندلس لطلبِ العلم، مستعرضاً: شيوخَه، وكبرَ سنّه، وحالتَه الصحيّة. وقد قام بتحقيقها كلٌّ من: ياسين محمّد السوّاس، ونشرها في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق[٤]، ود. عبدالباقي الخزرجيّ في مقدّمة تحقيقه الجزءَ الأوّلَ من (المحصّل في شرح المفصّل)[٥]، ود. أحمد عبدالقادر صلاحية في كتابهِ الموسوم بـ(علَم الدّينِ اللُّوْرَقِيّ الأندلسيّ، حياته وقصيدته الميميّة).

(١) انظر تفصيلاتِ ما ذكرتُ من تحقيقاتٍ في: المحصّل في شرح المفصّل: من أوّل (العدد) إلى آخر (المبني للمفعول)، (رسالة دكتوراة) مقدّمة التحقيق ٤ - ٦، والمحصّلَ في شرح المفصّل: من بداية باب (التحذير) إلى نهاية بابٍ (خبر ما، ولا المشبّهتين بليس)، (رسالة دكتوراه) مقدّمة التحقيق، صفحة ت.

(٢) ذكر هذا كلٌّ من: حاجي خليفة في: كشف الظنون ٦٤٨، ١٧٧٧، والبغداديّ في: هديّة العارفين ١/ ٨٢٩.

(٣) انظر: التخمير (مقدّمة التحقيق) ١/ ٩٧، وعنه في المحصّل (مقدّمة التحقيق) ١/ ٣٥، ٣٦.

(٤) مج ٧٣/ ج٢، ص٣٣٣.

(٥) ص ١٩.

- (سلوةُ الغريب ومنيةُ الأريب): ذكره محقّقُ الجزءِ الأوّل من (المحصّل في شرحِ المفصّل)[١].
- (قلائدُ الجوهر في أبناء آلِ المطهّر): انفرد بذكره إسماعيل البغداديّ في (هديّةِ العارفين)[٢].

تلاميذُه: من أبرزهم:

ياقوتٌ الحمَويّ (٦٢٦هـ): ابن عبدِالله، الروميّ. أُسر من بلاده صغيراً، فجعله مولاه في الكتّاب، ولـمّا كبر قرأ شيئاً من النّحو واللّغة، ثمّ أُعتق، فعمل ناسخاً بالأجرة، وحصلت له بالمطالعة فوائد. جالَ البلاد تاجراً إلى أن مات بحلب[٣].

اللَّبْليّ (٦٩١هـ): أحمد بن يوسف بن يعقوب، الفهريّ، أبو جعفر. أخذ عنِ الشَّلَوبين (٦٤٥هـ). له شرح على (الفصيح). توفّي بتونس[٤]. وقد نصّ على تلمذته على اللُّوْرَقِيّ في دمشق[٥]، كما أنّه سمع عنه كتاب (التبيين عن مذاهبِ النحويّين)[٦].

بهاءُ الدّين بنُ النحّاس (٦٩٨هـ): محمّد بن إبراهيم بن محمّدٍ، الحلبيّ. أخذ عنِ ابن يعيش، وابن عمرون (٦٤٩هـ)، وعنه أبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ). نزل مصر، فسكنها، ودرّس فيها، ومات بالقاهرة[٧]. قرأ ابنُ النحّاس كتاب سيبويه على صاحبنا اللُّوْرَقِيّ[٨].

---

(١) في: المحصّل في شرحِ المفصّل (مقدّمة التحقيق) ٣٥.
(٢) ١/ ٨٢٩.
(٣) ترجمةُ ياقوت في: وفيات الأعيان ٦/ ١٢٧، وتاريخ الإسلام ١٣/ ٨٢٣.
(٤) ترجمةُ اللَّبْلِيّ في: عنوان الدراية ٣٤٥، وإشارة التعيين ٥٣. وانظر: فهرست اللَّبْلِيّ ٦٦.
(٥) انظر: فهرست اللّبْليّ ٥٣.
(٦) انظر: التبيين (مقدّمة التحقيق) ٢٥، ٧٥، ١٠٤.
(٧) ترجمةُ ابنِ النحّاس في: إشارة التعيين ٢٨٦، وبغية الوعاة ١/ ١٣.
(٨) نقل هذا ابن جابر الوادي آشي في: برنامجه ٢٨٥. وانظر: ١٣٠. وانظر: معرفة القرّاء الكبار ٣/ ١٣١٢. وممّن نقل قراءته الكتاب أيضاً على اللّورقيّ: ابن قاضي شُهبة في: طبقات النحاة واللّغويّين ٢٧.

وفاتُه:

بلغ عَلَمُ الدّين اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ المنهلَ الذي يرده كلُّ مَن على ظهرها، وألقى عصا التسيار في هذه الحياة في سابع رجب سنة (٦٦١هـ)، وعمره إذ ذاك (٨٦) سنة[١]، «ودُفِنَ منَ الغد في مقابر باب توما، قرباً من قبرِ الشيخ رسلان- رحمه الله-»[٢]. وقد أجمع مَن ذكر سنة وفاته من مترجميه على هذه السنة، وخالفَ اثنان فحسب- على ما رأيتُ- هما: إسماعيل باشا البغداديّ الذي جعلها (٦٦٨هـ)[٣]. وبروكلمان الذي جعلها سنة (٦٦٩هـ)[٤]. والله أعلم.

(١) ذكرَ المقريزيّ في: السلوك لمعرفة دولِ الملوك ١/ ٥٠٣ أنّ اللُّوْرَقيّ توفّي عن (٦٠) سنة. قلت: وهذا خطأ بيّن لا يتناسب مع تاريخَي ولادته ووفاته.

(٢) ذيلُ الروضتين ٢٢٧. والشيخ رسلان هذا هو ابن يعقوب الجعبريّ، الدمشقيّ: زاهدٌ، عابدٌ، صاحبُ أحوالٍ ومقامات مات سنة (٥٥٠هـ). انظر: سير أعلامِ النبلاء ٢٠/ ٣٧٩.

(٣) في: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٣.

(٤) في: تاريخ الأدبِ العربيّ ٥/ ٣٤٦.

النحويّون المتأثّرون باللُّـوْرَقِيّ الأندلسيّ:

أوّلاً: ابن إياز[١] (٦٨١هـ)

أوّل مَـن وقفـتُ عليـه مـنَ النحويّـين ينقـلُ عـن اللُّوْرَقـيّ الأندلـسيّ[٢]، ولا عجـبَ؛ فهـو ناسـخ (المباحـث الكامليّـة شرح المقدّمـة الجُزوليّـة) للُّورقـيّ، وعليـه اعتمـد في مصنَّفـه (المحصـول في شرح الفصـول)، فـكان شرحُ اللُّوْرَقـيّ عـلى الجُزوليّة- بـلا ريـب- مـن مصـادره الرئيسـة؛ فكثُـرت نقولـه عنـه، وبلغـت تصريحاً ثلاثـة عـشَر نقـلاً[٣]، سـأصطفي بعضـاً منهـا:

قـالَ ابـن إياز ناقـلاً رأيـاً للّورقـيّ الأندلـسيّ في ثنايا حديثه عـن (قد) مـن علاماتِ الفعـل[٤]: «هـو حـرفٌ يدخـل عـلى المـاضي والمستقبل، فيفيـد في المـاضي التقريـبَ مـنَ الحـال، ولذلـك تُستعمل كثـيراً في الأشـياءِ المرتقبـة، كقولهـم: (قـد قَـدِمَ الأمـيرُ)، و(قد قامـتِ الصـلاة). وتفيـد في المسـتقبلِ التقليـلَ في وقوعـه، أو في متعلّقه. فـالأوّل كقولك: (قـد يفعـل زيـدٌ كـذا)، أي: ليس ذلـك منه بالكثـير، وفي المثل: (قـد يصدقُ الكـذوب[٥]، وقـد يعثـرُ الجـواد[٦]). والثـاني كقوله تعـالى: ﴿قَدْ يَعْلَـمُ مَا أَنْتُـمْ عَلَيْـهِ﴾[٧] والمعنى- والله عـزّ اسـمه أعلـم-: أقـلّ معلوماته ما أنتـم عليه. ونقـلَ الأندلـسيُّ في (شرح الجُـزُوليّة) أنّهـا هنـا للتحقيـق[٨]، والحكـم أنّها قـد تجيء مـعَ المستقبل للتكثير».

---

(١) الحسين بن بدر بن إياز، ولي مشيخةَ النّحو بالمستنصريّة ببغداد. ترجمته في: البُلغة في تراجم أئمّةِ النحو واللّغة ١٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٨.

(٢) أفادني أحدُ الفضلاء بأنّ ابنَ المستوفي الإربليّ (٦٣٧هـ) هو أوّل من نقل عن صاحبي اللُّوْرَقيّ في كتابه (إثبات المحصّل من نسبة أبياتِ المفصّل)، وقد بذلتُ الجهد في الوقوف على هذا الكتاب، ولم أفلح.

(٣) ولعلّ الدقّة تجانب إحصائي هذا؛ فالتحقيق الذي رجعتُ إليه خلوٌ من الفهارس.

(٤) المحصول في شرح الفصول (رسالة) ٣٨. وانظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ للرُّعَينيّ (٧٧٩هـ) (رسالة) ١٢٥ حيث نقل عن ابنَ إياز من دون تصريح.

(٥) في: فصل المقال ٤٢، ومجمع الأمثال ١/ ١٧: «إنّ الكذوب قد يصدق».

(٦) في: فصل المقال ٤٣: «إنّ الجواد قد يعثر».

(٧) سورةُ النور. منَ الآية ٦٤.

(٨) انظر: المباحث الكامليّة شرح المقدّمة الجزوليّة (رسالة) ١/ ٢٠١. وكذلك: مغني اللبيب ٢٣٠- ٢٣٢.

كما نقل عنه رأياً في مسألةٍ خلافيّةٍ شغلتِ النحويّين، فقال موضِّحاً[1]: «اختلفوا في حركاتِ الإعراب، وحركاتِ البناء، وأيّهما هو الأصل[2]؟ فذهب بعضهم إلى أنّ الأصلَ حركاتُ الإعراب؛ لأنّها بعلّةٍ، ولا كذلك حركاتُ البناء. وذهب آخرون إلى أنّ الأصلَ حركاتُ البناء؛ لأنّها لازمةٌ، وتلك متنقّلةٌ، واللازم أقوى؛ فهو بالأصالة أولى. وذهب آخرون إلى أنّ كلّ واحدٍ منهما أصلٌ في بابه. قالَ **الأندلسيُّ**: «وهو الصحيح؛ لأنّ العرب تكلّمت بكلٍّ منهما»[3].

وكذلك نقل عنه في معرِض تقسيمه الفعلَ الماضي قائلاً[4]: «ينقسمُ الماضي إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ في اللفظ والمعنى، كـ(ضرب) ما دام مجرّداً من قرينةٍ تخرجُه عن أصله، ويبيّن ذلك صحّةُ اقترانِ الزمانِ الماضي به، كقولك: (قامَ أمس). قالَ **الأندلسيّ**: «وإنّما قرنوا به (أمس)؛ رفعاً لاحتمالِ التجوّز»[5]. وأقول(٦): «فائدة اقترانه به أنّ (قام) كما يصلح أن يكون في (أمس) يصلح أن يكون في غيره، فذِكْره معه تخصيصٌ له. وماضٍ في اللفظ لا في المعنى، كقولك: (إن ضرب زيد ضرب عمرو)... وماضٍ في المعنى لا في اللفظ، وهو كقولك: (لم يقم زيد)».

وقالَ ابن إياز متحدّثاً عن أصل (نِعم، وبئس)، ولغاتِهما[7]: «إن قيل: من أين زعمتم أنّ أصل هذين الفعلين (فَعِل) بكسرِ العين، دون (فعُل) بضمّها، و(فعَل) بفتحها؟ قيل: لا يجوزُ الضمّ؛ وذلك لأنّه لو كان كذلك لم يجز كسر أوّله، ولا يجوزُ الفتح؛ لأنّ المفتوح لا يسكّن، ولمّا انتفيا لم يبقَ إلّا الكسرُ. وإذا

(١) في: المحصول في شرح الفصول (رسالة) ٥٨.

(٢) انظر تفصيلَ المسألة في: التبيين عن مذاهب النحويّين ١٧٠.

(٣) لم أقف على قولِ اللّورقيّ هذا في: المباحث الكامليّة، وهو في: المحصّل في شرح المفصّل (رسالة) ١/ ٣٦٣، وممّن نقله عنه من النحويّين: الرُّعَينيّ في: شرح ألفيّة ابن معطٍ (رسالة) ١٦٠.

(٤) في: المحصول في شرح الفصول (رسالة) ٢١٧.

(٥) المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ٤٨٤.

(٦) ما زالَ الكلامُ لابن إياز.

(٧) المحصول في شرحِ الفصول (رسالة) ٢٨٣- ٢٨٥.

اتّضح ذلك ففيها أربع لغاتٍ: الأولى: الأصليّة، وهي (فَعِل) كما قدّمنا، والثانية: كسرُ الأوّل؛ إتباعاً لكسرِ الثاني، تقول: (نِعِم، وبِئِس)، وإنّما فعلوا ذلك؛ إرادةً لكونِ العمل من وجهٍ واحدٍ، والثالثة: فتحُ الأوّل وإسكانُ الثاني، تقول: (نَعْم، وبَأْس)، والرابعة: كسرُ الأوّل وإسكانُ الثاني، كقولك: (نِعْم، وبِئْس)... قالَ **الأندلسي**: «والظاهر أنّ هذه اللغات في (نِعم، وبئس) قبل أن يُنقلا إلى بابِ المبالغة في المدح والذم. وأمّا قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] فالتحريك فيها؛ لالتقاءِ الساكنين»[2] العين والميم، فلا احتجاج به».

كما نقل عنه رأيه في أفضل تعريفاتِ الاستثناء عندَ النحويّين، فقال[3]: «قالَ **الأندلسيّ**: «وأسدّ عباراتهم فيه أنّه إخراج بعض ما يتناوله اللفظُ الأوّل وضعاً بـ(إلّا) أو ما في معناها عن الإرادة، هذا في المتّصل. وأمّا المنفصل فهو قولٌ صورته صورةُ المتّصل، وليس ما بعد (إلّا) فيه داخلاً تحت مدلولِ اللفظِ الأوّل وضعاً»[4].

ويستمرّ ابن إياز في نقله تعريفاتٍ ارتضاها عَلَمُ الدينِ اللّورَقيّ الأندلسيّ، فيقول في بابِ (المفعول له)[5]: «قالَ **الأندلسيُّ**: «ويعرّف بأنّه المنصوبُ الذي يكون علّةً للإقدام على الفعل، وهو جواب: (لمه)»[6].

ثانياً: الرضيّ (٦٨٨هـ)

أكثرَ الرضيُّ النقلَ عنِ اللّورقيّ الأندلسيّ كثرةً لافتةً؛ إذ بلغت نقوله عنه في شرحه على الكافية ما يقاربُ الستّين نقلاً تصريحاً[7]، فمن ذلك قوله عارضاً

(١) سورةُ البقرة. الآية ٢٧١.
(٢) المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ٣١٢ بتصرّف يسير.
(٣) في: المحصول في شرح الفصول (رسالة) ٣٧٥.
(٤) المباحث الكاملية (رسالة) ٤/ ١٠٩، ١١٠.
(٥) المحصول في شرح الفصول (رسالة) ٤٠٥.
(٦) المباحث الكاملية (رسالة) ٤/ ٣٧٩.
(٧) انظر: شرح الكافية، فهرس الأعلام ص ٩٣.

مذاهبهم في العامل في خبرِ المبتدأ الرفعَ[1]: «ثمّ قالَ المتأخّرون كالزمخشريّ[2]، والجُزُوليّ[3]: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً؛ لطلبه لهما على السواء[4]. ونقلَ الأندلسيّ[5] عن سيبويه أنّ العامل في الخبر هو المبتدأ[6].

ويُحكى هذا عن أبي عليّ[7]، وأبي الفتح[8]. وقالَ الكسائيُّ، والفرّاء[9]: هما يترافعان».

ونقل عنه أيضاً في بابِ التوكيد، فقال[10]: «ويجوز لك أيضاً إجراء جميع الجموع إلّا جمعَ المذكّرِ السالم مجرى جمعِ المؤنّث نحو: (بالقصور، أو بالدور كلّهنّ جمع كتع بتع بصع)، كما تقول: (بالنسوة، وبالزينبات كلّهنّ جمع كتع بتع بصع).

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٢٧. وانظر هذه المسألةَ الخلافيّة في: التبيين عن مذاهب النحويّين ٢٢٩.

(٢) الذي في المفصّل ٢٣، ٢٤ : «المبتدأ والخبر: هما الاسمان المجرّدان للإسناد، نحو قولك: (زيدٌ منطلقٌ). والمراد بالتجريد: إخلاؤهما منَ العوامل... وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما؛ لأنّه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً».

(٣) انظر: المقدّمة الجزوليّة ٩٣.

(٤) ونُسب هذا الرأي إلى الأخفش. قال في معاني القرآن له ص ٩: «إنّما رفعَ المبتدأَ ابتداؤك إيّاه. والابتداء هو الذي رفعَ الخبر في قول بعضهم... وقال بعضهم: رفعَ المبتدأ خبرُه. وكلٌّ حسنٌ، والأوّل أقيس». وانفردَ ابن جنّي -فيما عدتُ إليه- في: الخصائص ٢/ ٣٨٥ بنسبة رافع الخبر بالمبتدأ وحدَه إلى الأخفش.

(٥) في: المحصّل في شرح المفصّل (رسالة) ١/ ٨٤٦، والمباحث الكاملية ٢/ ٢٢١ب (مخطوط). واللّورقيّ ههنا ينقل عن الشَّلَوَبين في شرحه الكبير على المقدّمة الجزوليّة ٧٤٢.

(٦) قال في: الكتاب ١/ ٤٠٦: «إذا قلت: (عبدُ الله أخوك) فالآخِر [يعني الخبر] قد رفعه الأوّل [يعني المبتدأ]، وعمل فيه». والذي نقله عنه الجرجانيُّ أنّ رافعَ الخبر هو الابتداء، والمبتدأ جميعاً. انظر: المقتصد ٢٥٥، ٢٥٦.

(٧) ما وقفت على رأي الفارسيّ هذا فيما رجعتُ إليه.

(٨) الذي في (الخصائص) ٢/ ٣٨٥ خلاف هذا؛ قالَ ابن جنّي: «وبعدُ فليس في الدنيا مرفوعٌ يجوز تقديمه على رافعه. فأمّا خبرُ المبتدأ فلم يتقدّم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده، إنّما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً».

(٩) ونسبَ الجرجانيّ ترافعَ المبتدأ والخبر إلى البغداديّين. انظر: المقتصد ٢١٤. قال أبو حيّان: «الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهبُ الكوفيّين، وهو أنّهما يرفع كلٌّ منهما الآخر، وهو اختيارُ ابن جنّي». ارتشاف الضرب ١٠٨٥. ولاحظ الاختلاف في الفهم عنِ ابن جنّي أيضاً.

(١٠) في: شرح الكافية ٢/ ٣٧٠.

وجوّزَ **الأندلسيّ**[١] في جمعِ المذكّرِ العاقل إذا كان مكسّراً أن تقول: (بالرجال كلّهنّ جمع كتع...) على تأويلِ الجماعات؛ مستشهداً بقول جرير[٢]: [من الرجز]

أقبلْنَ من ثهلانَ أو وادي خِيَمْ على قِلاص مثل خيطانِ السَّلَمْ»[٣].

ثمّ نقل عنه في معرِض حديثه عن (لا) المشبّهة بـ(ليس) قائلاً[٤]: «وجميعُ النحاة جوّزوا إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ... قالَ **الأندلسيُّ**: «ينبغي في (لا) العاملة عمل (ليس) مراعاةُ الشروطِ المعتبرة لإعمال (ما)، بل هي فيها أولى؛ فإنّها أضعف من (ما)». قال: «لكنّ النحاة لا يذكرون في كتبهم إلّا شرطاً واحداً، وهو كون معمولها نكرةً اسماً كان، أو خبراً»[٥].

وكذلك عند كلامه على (أيّ) من الموصولات؛ إذ قال[٦]: «وإذا أُريد به المؤنّثُ جاز إلحاقُ التاء به، موصولاً كان أو استفهاماً أو غيرهما، نحو: (لقيتُ أيّتَهنّ)، و(أيّتُهنّ لقيتَ؟). قالَ **الأندلسيّ**: «التاء فيه شاذّةٌ، كما شذّ في: (كُلّتُهُنّ)[٧]، و(خيرةُ الناس، وشرّةُ الناس)[٨]. وبعضُ العرب يثنّيها ويجمعها أيضاً في الاستفهام وغيره، نحو: (أيّاهم أخواك؟)، و(أيّوهم إخوتك؟)[٩]، وهما أشذّ من التأنيث، ومجوّزهما: تصرّفهما في بابِ الإعراب»[١٠].

---

(١) في: المباحث الكامليّة ٢/ ١٩٠أ، ١٩٠ب (مخطوط). وانظر تجويزه هذا، ومناقشتَه في: خزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ٢٣٥.

(٢) في ديوانه ٥١٢. وروايةُ الشطرِ الأوّل ثمّة:

أقبلْنَ من جَنْبَي فِتاخٍ وإضَمْ .....

(٣) «الخِيطان: جماعة (خُوط)، وهي الأغصان». الديوان ٥١٢.

(٤) في: شرح الكافية ٢/ ١٩٦.

(٥) قولا اللورقيّ الأندلسيّ هذان في: المباحث الكامليّة (رسالة) ٣/ ٢٩٩ بتصرّفٍ يسير.

(٦) في: شرح الكافية ٣/ ٢٢.

(٧) لغةٌ لبعض العرب، نقلها الخليل -رحمه الله- يقولون: «كُلّتُهُنّ منطلِقةٌ». انظر: الكتاب ٢/ ٤٠٧.

(٨) انظر: التذييل والتكميل ٣/ ٥٨.

(٩) انظر: المقتضب ٢/ ٣٠١، ٣٠٢، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤/ ٢٢.

(١٠) المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ٨١٨، ٨١٩.

كما نقلَ الرضيُّ تأييدَ اللّورقيّ رأياً لأبي العبّاسِ المبرّد (٢٨٥هـ) في عدم اطّراد وزن (فَعالِ) في الثلاثيّ، على العكس ممّا ذهب إليه سيبويه[١]، فقال[٢]: «قالَ المبرّد: «(فَعَالِ) في الأمر منَ الثلاثيّ مسموعٌ، فلا يُقال: (قوام، وقعاد) في: (قم، واقعد)؛ إذ ليس لأحدٍ أن يبتدع صيغةً لم تقلها العربُ»[٣]، وليس لنا في أبنيةِ المبالغة أن نقيس، فلا نقول في: (شاكر، وغافر): (شكير، وغفير)... قالَ الأندلُسي: «منعُ المبرّد قويٌّ»[٤].

ومن نقوله عنِ اللّورقيّ العلّةُ في بناء (كم) الخبريّة، قالَ الرضيُّ[٥]: «اعلم أنّ بناء (كم) الخبريّة؛ لشبهها بأختها الاستفهاميّة. قالَ المصنِّف[٦]، والأندلسيّ[٧]: أو لتضمّنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً، كهمزةِ الاستفهام، وحرفِ التحضيض، وغير ذلك، فأشبهَتْ ما تضمّنَ الحرف».

وكذلك نقلَ الرضيُّ ترجيحاً للّورقيّ بين لغتي (أيّان)، فقال[٨]: «(أيّان) للزمان، استفهاماً كـ(متى) الاستفهاميّة، إلّا أنّ (متى) أكثرُ استعمالاً، وأيضاً (أيّان) مختصٌّ بالأمورِ العظام، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[٩]، و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّيْنِ﴾[١٠].

(١) في: الكتاب ٣/ ٢٨٠ حيث قال: «واعلم أنّ (فعال) جائزةٌ من كلّ ما كان على بناء: (فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ)، ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ)؛ لأنّا لم نسمعه من بناتِ الأربعة...».

(٢) في: شرح الكافية ٣/ ١٠٨.

(٣) لم أقف على قولِ المبرّد هذا في: (المقتضب)، ولا في: (الانتصار) لابن ولّاد. وهو في شرح الكتاب ١/ ٦٤ بلا نسبة.

(٤) المباحث الكاملية (رسالة) ٤/ ١٠١.

(٥) في: شرح الكافية ٣/ ١٤٩.

(٦) يعني ابنَ الحاجب. وقوله الآتي هو واحدٌ من أربعةٍ علّل بها بناءَ (كم) الخبريّة في: الإيضاح في شرحِ المفصّل ١/ ٥٠١.

(٧) انظر: المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ٤٠٣.

(٨) في: شرح الكافية ٣/ ٢٠٤، ٢٠٥.

(٩) سورةُ الأعراف. منَ الآية ١٨٧.

(١٠) سورةُ الذاريات. الآية ١٢

ولا يُقال: (أيّان نمتَ؟). وكسر همزته لغة سُلَيم[١]. وقالَ الأندلسيُّ: «كسر نونها لغةٌ، والأولى الفتح؛ لمجاورةِ الألف»[٢].

ومن نُقولِ الرضيّ عن علم الدّين اللّورقيّ الأندلسيّ قولان علّل بهما مجيء (كي) مختَصرةً؛ فقال[٣]: «وجاء في (كيف): (كي). قال(٤): [من البسيط]

أوْ راعيان لِبُعرانٍ لنا شردَتْ كي لا يُحِسّان مِن بُعراننا أَثَرا[٥]

قالَ **الأندلسيّ**: «إمّا أن يُقالَ: هي لغةٌ في: (كيف)، أو يُقالَ: حَذَفَ فاءَ (كيف)؛ ضرورةً»[٦].

وأخيراً نقل له رأياً في قصرِ استعمال: (جاء، وقعد) -من الملحقات بـ(كان)، وأخواتها- بمعنى (صار) على السماع فحسب. قالَ الرضيُّ[٧]: «ومن الملحقات: (جاء) في: (ما جاءَتْ حاجتَك؟)، أي: ما كانت حاجتَك، و(ما) استفهاميّة... ومنها (قَعَدَ) في قولِ الأعرابيّ: (أَرهفَ شفرتَه حتّى قَعدت كأنّها حربةٌ)، أي: صارت. قالَ **الأندلسيّ**[٨]: «لا يُتجاوز بهذين، أعني: (جاء، وقعد) الموضعَ الذي استعملتهما فيه العرب، وطرَدَه بعضُهم[٩]».

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٧١.

(٢) المباحث الكاملية (رسالة) ١/ ٦٢٣.

(٣) في: شرح الكافية ٣/ ٢٠٧. وانظر قولَي اللّورقيّ الأندلسيّ الآتيين في: خزانة الأدب ٧/ ١٠٦، وشرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٥١.

(٤) عمرو بن أحمر الباهليّ، صحابيٌّ ﷺ، عُمّر تسعين سنة، وكان أعور؛ بسبب سهم أصاب عينَه. ترجمته في: الشعر والشعراء ٣٤٤، والمؤتلف والمختلف ٤٤. والشاهد في ديوانه ٧١، وروايته:

أوْ باغيان لبعرانٍ لنا رفضَتْ كي لا تُحَسُّون من بعراننا أَثَرا

(٥) البيت لابن أحمر في: تهذيب اللغة ٨/ ٢١١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ٤/ ١٩، وخزانة الأدب ٧/ ١٠٢.

(٦) المباحث الكاملية (رسالة) ١/ ٦١٢.

(٧) في: شرح الكافية ٤/ ١٨٧.

(٨) في: المباحث الكاملية (مخطوط) ٢/ ٢٣٧أ. والنقل عنه بتصرّف. وممّن نقل رأيه هذا: نور الدين الجاميّ (٨٩٨هـ) في شرحه على الكافية، الموسوم بـ(الفوائد الضيائيّة) ٢/ ٢٨٩.

(٩) وعلّته في ذلك: «قوّة شبهها بـ(صار)». المباحث الكاملية (مخطوط) ٢/ ٢٣٧أ.

ثالثاً: الخَبيصيّ[1] (٧٣١هـ)

الذي شرح كافيةَ ابنِ الحاجب في مصنَّف وسمه بـ(الموشّح)، وما حظيتُ منه إلّا بنقلٍ واحدٍ صريحٍ عنِ اللّورقيّ الأندلسيّ، جاء في معرض تفصيله تقديراتِ النحويّين لأسلوبِ التحذير في عبارة (إيّاكَ والأسدَ)، فقال بادئاً بما ارتضاه منها[2]: «تقديره: اتّقِ نفسَك أن تدنوَ من الأسد، والأسدَ أن يدنوَ منك. وليس من عطفِ الجمل، خلافاً لابن طاهر، وابن خروف[3]. وعندَ ابن مالك[4] أنّه «من عطفِ المفرد على تقدير: اتّقِ تلاقي نفسك والأسدَ، فحُذفَ المضاف، وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه»، ويرى[5] هذا أولى؛ لكونه أقلّ تكلّفاً. وعنِ السيرافيّ، والأندلسي أنّ معنى (إيّاك والأسدَ): جنّب نفسَك الأسدَ، فالأسدُ مفعولٌ ثانٍ، والواو؛ للدلالة على معنى الجمع»[6].

رابعاً: أبو حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ)

الذي نقل عنِ اللّورقيّ الأندلسيّ في سفره النافع المفصّل (التذييل والتكميل في شرحِ التسهيل) في موطنين: ففي الأوّل ذكر تعريف صاحبنا عَلَمِ الدّين اللّورقيّ

---

(١) محمّد بن أبي بكر بن محرز، شمس الدين. ترجمته في: بغية الوعاة ١/ ٤٧٥، وهديّة العارفين ٢/ ١٤٨. ونسبته إلى (خَبيص) وهي من مدن ولاية (كَرْمان) بين فارس وخراسان. انظر: معجم البلدان ٢/ ٣٤٥، ٤/ ٤٥٤.

(٢) الموشّح على كافيةِ ابنِ الحاجب ٢٦٦، ٢٦٧.

(٣) ما وقفتُ على رأي ابن خروف هذا في: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ولا في شرح الجملِ له. وانظر رأييهما في: شرح التسهيل ٢/ ١٦١، وعنه في: التذييل والتكميل ٧/ ٥٢. وقال أبو حيّان موضّحاً في: ارتشاف الضرب ١٤٧٨: «ومذهبُ ابن طاهر وابن خروف أنّه [يعني الأسدَ] منصوبٌ بفعلٍ آخر، والكلام جملتان، أي: إيّاك باعد من الأسد، واحذر الأسدَ». وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٥٧٠.

(٤) في: شرح التسهيل ٢/ ١٦١. وانظر رأيه في: التذييل والتكميل ٧/ ٥٢، وارتشاف الضَرب ١٤٧٨.

(٥) يعني ابن مالك.

(٦) رأيُ السيرافيّ في شرحه على الكتاب ١/ ١٧٠ ولم يحدِّد فعلاً ناصباً ثمّة، وإنّما قال شارحاً كلام سيبويه: «وأمّا قوله: (إيّاكَ والأسدَ) فإنّه يُضمر فعلاً يَنصب به (إيّاكَ)». ورأيُ اللّورقيّ الأندلسيّ في: المباحث الكامليّة (رسالة) ٤/ ٤١٦. وهو متابعٌ في تقديره هذا الفعلَ المتعدّيَ إلى مفعولَين شيخَه العكبريّ. انظر: اللباب في عللِ البناء والإعراب ١/ ٤٦٣، والمساعد ٢/ ٥٧٢.

النحو، فقال[١]: «وقال صاحبُ (المباحث): النحو: علمٌ يُبحث فيه عن أحوالِ الكلمِ العربيّة إفراداً، وتركيباً فقط[٢]».

وفي الثاني أحال أبو حيّان على (المباحث الكامليّة)؛ لزيادة بيانٍ في تفصيل أقسام الفعل بالنسبة إلى الزمان، فقال[٣]: «وقد أمعنَ الكلامَ فيها صاحبُ كتابِ (المباحث)[٤]؛ فيطالَع في ذلكَ الكتاب».

خامساً: الكَيْكَلْديّ[٥] (٧٦١هـ)

صاحب (الفصول المفيدة في الواو المزيدة)، الذي نقل عن عَلَم الدّين اللّورقيّ الأندلسيّ حكايةً عن: الأخفش، وأبي عليّ الفارسيّ في معرِض حديثه عن (النصب على (المفعول معه) قياسيٌّ أو سماعيٌّ؟)، فقال[٦]: «الذي ذهب إليه أكثرُ البصريّين أنّ النصب في هذا الباب قياسٌ على مجرى نصبِ المصدر والظرف ونحوهما؛ لصحّة معناه، وصحّة عاملِ النصب فيه، وكثرة مجيئه. ومنهم مَن قَصَرَه على السماع، وألّا يقال منه إلّا ما قالته العرب؛ لما يتضمّن من وضع الحرف في غير موضعه، فإنّ الواو أصلُها العطف، وجعلُها بمعنى (مع) اتّساعٌ، لا سيّما والنصب بعدها بالعاملِ الذي قبلها، وكلّ ذلك خروجٌ عنِ القياس، فيُقتصر به على السماع.

وحكى الإمام أبو بكرٍ الخفّاف[٧] في (شرح الجمل)[٨] عنِ الأخفش أنّه قوّى هذا القولَ الثاني، وقالَ: إنّه الأحوط. والذي حكى ابن يعيش في (شرح

(١) في: التذييل والتكميل ١/ ١٤. وعن أبي حيّان نقلَ الدّلائيّ (١٠٨٩هـ) في: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ١٢٠.

(٢) المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ١٥٢.

(٣) في: التذييل والتكميل ١/ ٤٩.

(٤) انظر: المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ٤٨١- ٤٨٦.

(٥) خليل بن كَيْكَلْديّ بن عبدالله، أبو سعيد، صلاحُ الدين، الدمشقيّ. انظر: مقدّمة تحقيق كتاب (الفصول المفيدة في الواو المزيدة) ص ٧- ١٣ حيث فصّل المحقّق في ترجمته، ومصادرها.

(٦) في: الفصول المفيدة ٢٠٠، ٢٠١.

(٧) محمّد بن أحمد بن عبدالله بن أحمد، الأنصاريّ، الإشبيليّ. مات بعد (٦٨٨هـ). ترجمته في: الذيل والتكملة ٥/ ٦٥١، وكشف الظنون ١١٥٨.

(٨) انظر: المنتخب الأكمل على كتابِ الجمل (السفر الثالث، رسالة) ٦٤٦.

المفصّل)[1] عن أبي الحسن- يعني الأخفش- وأبي عليّ الفارسيّ[2] أنّهما اختارا كونَه مقيساً. وحكى أبو القاسم اللُّوْرَقيُّ[3] عنهما أنّهما ذهبا إلى أنّ ما جاز أن يُستعمل معطوفاً كان مقيساً، وما لَم يصلح جعلُه معطوفاً يُقتصر به على السماع؛ لأنّ السماع لا يقاس عليه».

سادساً: ابن هشامٍ الأنصاريّ (٧٦١هـ)

لم أقف إلّا على رأي واحدٍ فقط لصاحبنا اللّورقيّ الأندلسيّ في مصنّفاتِ ابن هشام- التي بين يديّ- وهذا الرأيُ ورد في (تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد) وهو كتابٌ مختصَرٌ وضعه ابن هشام؛ تفسيراً وتحريراً لشواهدِ ابنِ الناظم (٦٨٦هـ) الشعريّة في شرحه على ألفيّة والده ابن مالكٍ (٦٧٢هـ) رحمَ الله الجميع.

والرأيُ المنقول للّورقيّ يتناول لغةً من لغات أحدِ الأسماءِ الستّة، وهو (هنٌ) نقلها عن شيخه العكبريّ. قالَ ابن هشام[4]: «في (الهن) مضافاً لغيرِ الياءِ اللّغاتُ الثلاث[5]، وأغربها القصر، ولم أرَ مَن حكاه غيرَ أبي البقاء في (اللباب)[6]، والأندلسي في (شرح المفصّل)[7]، ولم يذكرا له شاهداً. ولا دليل في قولهم: (هَنَوانِ)؛ لأنّه قد يكون على لغة مَن يستعمله بالأحرفِ الثلاثة[8]. وقد جزم بذلك

(١) ٢/ ٥٢.

(٢) انظر رأييهما في: شرح الكافية للرضيّ ١/ ٥٢٦.

(٣) في: المباحث الكاملية (رسالة) ٤/ ٣٧٦. وسبقت الإشارة -لدن حديثنا عن ابن خروف من شيوخ اللّورقيّ- إلى تخطئة الذهبيّ تسمية بعضهم للّورقيّ بـ(أبي القاسم)، بدل (القاسم).

(٤) في: تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد ٦٢، ٦٣.

(٥) وهي: لغةُ الإتمام. نقول: (هنوك) رفعاً، و(هناك) نصباً، و(هنيك) جرّاً، ولغةُ النقص وتكون بحذف لام الكلمة، وإعرابها بالحركاتِ الظاهرة على النون. نقول: (هذا هنٌ، ورأيتُ هناً، ومررتُ بهنٍ)، ولغةُ القَصر، أي بالألفِ دائماً. نقول: (هناك) رفعاً، ونصباً، وجرّاً.

(٦) ١/ ٨٨.

(٧) المحصّل في شرح المفصّل (رسالة) ١/ ٣٨٧. وانظر: المباحث الكاملية ١/ ٣٦٠.

(٨) يعني لغةَ الإتمامِ.

سيبويه؛ فقال في بابِ (النّسب)[١]: «ومن العرب مَن يقول: (هَنُوكَ، وهَنَاكَ، ومررتُ بهَنِيك)، و(هَنَوانِ) فيُجريه[٢] مجرى (الأب)» انتهى.

سابعاً: السيوطيّ (٩١١هـ)

الذي اعتمدَ في مصنَّفيه: (الأشباه والنظائر)، و(عقود الزبرجد في إعراب الحديثِ النبويّ) على (شرح المفصّل) للُّورَقيّ الأندلسيّ بكثرة، فنقل عنه في واحد وخمسين موضعاً تصريحاً في (الأشباه)[٣]، وما يقاربُ الأربعين تصريحاً أيضاً في (عقود الزبرجد)، كما اعتمد عليه في مصنَّفه (شرح شواهدِ المغني) ولكن بدرجة أقلّ. وسأعتمد في توثيق ما سأنقل من كتبِ السيوطيّ الثلاثةِ المذكورة على (المباحث الكامليّة شرح المقدّمةِ الجُزُوليّة)؛ لعدم وقوفي على (شرح المفصّل) كاملاً، وهذا لا يُشكل؛ فآراءُ اللّورقيّ متقاربةٌ في كتابَيه.

فمن مواطن نقلِ السيوطيّ من (الأشباه والنظائر) قوله في كلامه على تركيب (هلمّ)[٤]: «وفي (شرح المفصّل) **للأندلسيّ**: «اتّفقَ البصريّون، والكوفيّون على تركيب (هلمّ)[٥]. وإنّما اختلفوا فيما رُكِّبت منه[٦]. والذي حملَ النحويّين على القول بالتركيب- وإن كان يجوز أن تكون كلمةً برأسها- أنّهم رأوا بني تميم يصرّفونها تصرّف الأفعال[٧]، فتكونَ فعلاً، ولا تكونُ فعلاً إلّا إذا قيل: إنّها مركّبة، والتركيب عندهم مألوفٌ»[٨].

---

(١) من الكتاب ٣/ ٣٦٠. والنقل عنه بتصرّف.

(٢) في: تخليص الشواهد: «فيجر به» وهو خطأ.

(٣) انظر: فهارس كتاب (الأشباه والنظائر) ٥٨٨ صنعةُ أستاذِنا علّامةِ الشام د. عبد الإله نبهان- حفظه الله-.

(٤) الأشباه والنظائر ١/ ٢١٣، ٢١٤.

(٥) فهي: (لُمَّ) أُدخلت عليها الهاء. انظر في تركيبها: الكتاب ٣/ ٣٣٢، ٥٢٩.

(٦) فقال الكوفيّون: أصلها: (هل أمَّ)، والبصريّون: (ها الم). انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٤.

(٧) فيقولون: (هلمّ، وهلمّا، وهلمّي، وهلمّوا، وهلمُمْنَ). انظر: الكتاب ٣/ ٥٢٩، والمقتضب ٣/ ٢٠٣، وشرح ألفيّة ابن معطٍ للرُّعينيّ (رسالة) ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٨) قولُ اللّورقيّ الأندلسيّ هذا مختصَراً في: المباحث الكامليّة (رسالة) ٤/ ١٨١، ١٨٢.

ومنها نقله عنه أوجُهَ المشابهة بينَ الصفةِ المشبّهة، واسم الفاعل، فقال[1]: «قالَ **الأندلسيُّ** في (شرح المفصّل): «الأمور التي ضارعت بها الصفةُ المشبّهةُ اسمَ الفاعل ستّةٌ: الاشتقاق، واتّحادُ المعنى، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير والتأنيث»[2].

أمّا مواطن نقله في (عقود الزبرجد) فمنها قوله في أثناء تعليقه على لفظ (أبيض) في الحديثِ الشريف: «**حَوْضي مَسِيرَةُ شَهرٍ، مَاؤُهُ أَبيَضُ مِنَ اللَّبَن**»[3]: «قالَ **الأندلسيُّ** في: (شرح المفصّل): «لَا يجوز بناء (أفعَل) منَ الألوان؛ لأنّ فعلها على أكثر من ثلاثة أحرف، نحو: (أبيض، وأحمر). وقالَ الكوفيّون: يجوز في البياض، والسواد؛ لأنّهما أصلُ الألوان. وقد جاء في الشعر في قوله[4]:

أبيضُ من أختِ بني إباضِ[5]».[6]

ومنها نقلُه عن اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ لغاتِ اسم الفعل (ها)، وذلك عند تناوله الحديث الشريف: «**الذَّهَبُ بِالوَرِقِ رِبَاً، إِلَّا هَا، وَهَا**»[7]، فقال[8]: «قالَ **الأندلسيّ** في (شرحِ المفصّل): (هاء) اسم فعل بمعنى: (خذ، وتناول). وفيها لغاتٌ:

الأولى: (ها) وحدها مع زيادةِ الكاف، وتصريفها (هاكَ... إلى هاكنّ).

الثانية: أن تضعَ الهمزة موضعَ الكاف، ولم تُوضع الهمزة موضع كافِ الخطاب في موضع إلّا مع (ها) وحدها، ثمّ تصرّفت تصرّفَ الكاف، فتقول:

(١) في: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٦٦.

(٢) المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ٢٦٢.

(٣) صحيحُ البخاريّ ٤/ ٢٠٥، كتابُ الرقاق، باب (في الحوض، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَعطَينَاكَ الكَوثَرَ﴾)، الحديث رقم ٦٥٧٩.

(٤) هو رؤبة بن العجّاج. والرجز في ملحق ديوانه ١٧٦. وانظر: خزانة الأدب ٨/ ٢٣٠- ٢٣٨.

(٥) المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ٢٧٩. وانظر: تعقّبات اللّورقيّ للنحاة في كتابه (المباحث الكاملية) (رسالة) ٢٠٢.

(٦) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبويّ ٢/ ٦٥.

(٧) صحيحُ البخاريّ ٢/ ٩٨، كتابُ البيوع، باب (ما يُذكر في بيعِ الطعام، والحُكْرَة)، الحديث رقم ٢١٣٤ وروايته: «... إلّا هاءَ وهاءَ».

(٨) في: عقود الزبرجد ٢/ ١٦١، ١٦٢.

(هاءا) في التثنية، و(هاؤوا) في الجمع، و(هاؤم)، وللمؤنّثة (هاءِ) بكسرِ الهمزة، وبجمعها (هاؤنّ)، وهذه أجود لغاتها، وبها وَرَدَ القرآن.

الثالثة: منهم مَن يكسرُ الهمزة مثل: (عاط)، والأصل: (هائي)، مثل: (فاعل)، ثمّ تقول: (هائيا، وهاؤوا).

الرابعة: يجمعون بينَ الهمزة والكاف، كأنّه جمعٌ بينَ العوض والمعوّض منه، فيصرفونَ الكاف، ويبقون الهمزة مفتوحة على كلّ حال، فيقول: (هاءَك...إلى هاءَكُنّ).

الخامسة: (هَأْ) بسكونِ الهمزة، مثل: (خَفْ)، وللاثنين: (هاءا)، وللجماعة: (هاؤوا)[1]».

وأخيراً نقل عنه تأصيلاً لـ(ربَّ)، وذلك لدن تبيانه حديثَ النبيّ صلى الله عليه وسلم: «يَا رُبّ كَاسِيَاتٍ فِي الدُّنيَا، عَارِيَاتٍ فِي الآخِرَةِ»[2]، فقال[3]: «قالَ الأندلسيُّ في: (شرح المفصّل): اعلم أنّ أصل (ربّ) للتقليل، ثمّ يعرض لها المجاز؛ للمبالغة وغيرها، فتُحمل على (كم) في التكثير، ويُحمل عليها أيضاً (كم) في التقليل، وذلك لا يخرجها عن حقيقة أصل وضعها، حتّى تُجعل للتقليل والتكثير معاً؛ لأنّ المجاز عارضٌ»[4].

ومن أبرز مواطن نقلِ السيوطيّ عن صاحبنا اللّورقيّ في كتابه (شرح شواهدِ المغني) قوله- عند شرح شاهدَي ابن هشام على مجيء (مَن) زائدة للتوكيد[5]- موضّحاً[6]: « وأنشد [يعني ابن هشام]: [من الكامل]

(١) المباحث الكاملية (رسالة) ٤/ ١٩٥.

(٢) صحيحُ البخاريّ ٤/ ٣١٥، كتابُ الفتن، باب (لا يأتي زمان إلّا الذي بعده شرٌّ منه)، الحديث رقم ٧٠٦٩ وروايته: «ربّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة».

(٣) في: عقود الزبرجد ٣/ ٢٦٧.

(٤) المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ١١٧.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤٣٤.

(٦) شرح شواهدِ المغني ٧٤٢.

يا شـاةَ مَـن قَنَصٍ لـــمَن حَلَّتْ له[1] .....

... قالَ **الأندلسيُّ** في (شرح المفصّل): «أنشدَه الكسائيُّ؛ شاهداً على زيادة (مَن). وقال: أراد: (يا شاة قَنَصٍ). وأنكَر ذلك سيبويه، وجميعُ أهلِ البصرة[2]، وأوّلوها بأنّها في البيت موصوفةٌ بالمصدر، وهو (قَنَص)، كما يقول: (رجلٌ كرمٌ) في معنى [كـــريـــم][3]. أو على حذفِ المضاف أي: (ذي قَنَص)، أي: (شاة إنسانٍ ذي قَنَص). أو جعله نفسَ القَنَص؛ مبالغةً. ورواه البصريّون: (يا شاة ما قَنَص)؛ فتعارضتِ الروايتان، وبقيَ الأصل مع البصريّين»[4]. وأنشد [يعني ابن هشام أيضاً]: [من البسيط]

آلُ الزبير سَـنامُ المجدِ قـد عَلِمَتْ ذاكَ القبائلُ، والأَثْـرَوْن مَن عَدَدَا[5]

قـالَ الأندلـسيُّ في (شرح المفصّـل): «أنشـدَه الكسـائيُّ؛ شـاهداً عـلى زيـادة (مَـن). ويرويـه البصريّـون: (ما عَـدَدَا)»[6].

---

(١) صدر بيتٍ لعنترة في ديوانه ٢١٣. وعجزه:

..... حَرُمَـتْ عـليَّ، وليتَها لم تَـحْرُم

وروايةُ الديوان (ما قَنَص). والشاهد لعنترة بهذه الرواية في: تهذيب اللّغة ١١/ ٤٤٣، والأزهية ٧٩. وله برواية (مَن قَنَص) في: الأزهية ١٠٣، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤/ ١٢، والخزانة ٦/ ١٣٠. وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١/ ٢١٦.

«و(الشاة) هنا كنايةٌ عن المرأة... وفي زيادة (ما)، وتنكير (قَنَص) ما يدلّ على أنّها صيدٌ عظيمٌ، يَغتبط من يحوزها أيّ اغتباط». الخزانة ٦/ ١٣١. وانظر: الديوان ٢١٣. وانظر سببَ تحريمِ المرأة عليه، واختلافَ الشرّاح في هذا في: الخزانة ٦/ ١٣١، وما بعدها.

(٢) (مَن) لا تزاد عند البصريّين، والفرّاء من الكوفيّين. وأجاز زيادتها الكوفيّون، وعلى رأسهم الكسائيّ. انظر في المسألة: أمالي ابن الشجريّ ٣/ ٦٥، وشرح المقدّمة الجزوليّة الكبير ٦١٠، وشرح المفصّل لابن يعيش ٤/ ١٢، وشرح التسهيل ١/ ٢١٦، وشرح الرضيّ على الكافية ٣/ ٥٥، والتذييل والتكميل ٣/ ١٢٤، ومغني اللبيب ٤٣٣.

(٣) زيادة يقتضيها السياق. وهي من: المباحث الكامليّة.

(٤) انظر: المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ٨٢١.

(٥) ما وقفتُ على قائل هذا البيت. وهو في: الأزهية ١٠٣، وأمالي ابن الشجريّ ٣/ ٦٥ وروايتها: (إنّ الزبير)، والتخمير ٢/ ٢١٠ برواية: (قد عَرَفَتْ)، والخزانة ٦/ ١٢٨. (الأَثْرَوْن): جمع (أَثْرَى): الأكثرون؛ لأنّه من «ثَـــرِيْتُ بك -بكسر الراء- أي: كَثُرْتُ بك». الصحاح (ثرا). وعنه في: الخزانة ٦/ ١٣٠.

(٦) انظر: المباحث الكامليّة (رسالة) ١/ ٨٢٢. وممّن نقل قولَ اللّورقيّ الأندلسيّ هذا: البغداديّ في: خزانة الأدب ٦/ ١٢٩.

ثامناً: ابن كمال باشا[١] (٩٤٠هـ)

الناقـل في كتابـه (أسرار النحـو) منـعَ تثنيـةَ المشـتَرَك في معنيـين مختلفَـين، مخالفـاً بذلـك- كـما نـصّ نفسـه-: الجُـزوليَّ، واللّورقـيَّ الأندلـسيّ، وابـنَ مالـك، فقـال موضِّحـاً[٢]: «التثنيـة: ضـمُّ اسـم إلى اسـم مثلـه مِـن جنسـه، إلّا أنّهـم حذفـوا أحـدَ الاسـمين؛ للإيجـاز مـع دفـع التكـرّر، وزادوا علامـةً؛ لتـدلّ عـلى المحـذوف، فصـارَ اسـماً واحـداً في تقديـر اسـمين، والعلامـة هـي الألـف والياء، وفتحـوا مـا قبـلَ اليـاء؛ للفـرق بينهـما، وبـينَ الجمـع. وأمّـا النـون فهـي عـوضٌ عـنِ الحركـة والتنويـن اللذيـن في الواحـد؛ لامتناعهـما في التثنيـة.

واحترزنـا بقولنـا: «مثلـه من جنسـه» عنِ الأسـماءِ المشـتَرَكة؛ لأنّهـا لا تُثنّـى باعتبار معنييهـما المختلفتـين [كـذا] فـلا يقال: (قُـرآن) ويراد بهما الطهـر والحيض، بل يقـال ويراد بهـما الطهـران أو حيضـان [كذا هـذه العبارة]، ولا يُشـكل بمثـلِ (الأبوين) لـلأب والأمّ؛ لأنّ الأمّ تُسـمّى باسـمِ الأب؛ دعـاءً، خلافاً لابـن مالـك[٣]، والأندلسيّ[٤]، والجُـزوليّ[٥]؛ فإنّهـم جوّزوا تثنيـةَ المشـتَرَك باعتبار معنيـين مختلفين».

تاسعاً: الفاكهيّ[٦] (٩٧٢هـ)

الـذي نقـل في موطـنٍ واحـدٍ فحسـب في كتابـه (شرح كتـاب الحـدود في النحـو) تصريحـاً عـنِ اللّورقـيّ الأندلـسيّ، وذلك عنـد حديثه عن علاقـةِ الترادف بـين: (الكلام،

(١) أحمد بن سليمان بن كمال باشا زاده. انظر: مقدّمة تحقيق كتاب (أسرار النحو) ص ٥- ١١ حيث فصّلَ المحقّق في ترجمته، ومصادرها.

(٢) أسرار النحو ٢١١، ٢١٢. وانظر المسألة، وآراء مَن سيذكر ابنُ كمال باشا في: شرح الكافية للرضيّ ٣/ ٣٤٨، وحاشية الكيلانيّ على الكافية (رسالة) ٢٨٩، ٢٩٠.

(٣) في: شرح التسهيل ١/ ٥٩.

(٤) في: المباحث الكاملية (رسالة) ١/ ٢٧٥.

(٥) في: المقدّمة الجُزوليّة ١١.

(٦) عبدُ الله بن أحمد بن عبدالله. انظر: مقدّمة تحقيق كتاب (شرح كتاب الحدود في النحو) ص ١١- ١٨ حيث فصّلَ المحقّق في ترجمته، ومصادرها.

والجملة)، وأنّ مفهومَهما واحدٌ عند قوم من النحويّين، فاختار منهم: صاحبَ (المفصّل)، وشارحَه اللّورقيّ، فقال ناقلاً رأيهما في هذا الترادف بين المصطلحَين[1]: «وهو ظاهر قولِ الزمخشريّ في (المفصّل)، بل ظاهر كلامِ الأندلسيّ في شرحه عليه».

وما قاله الزمخشريُّ[2] هو «الكلام هو المركّب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتّى إلّا في اسمين، كقولك: (زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك)، أو في فعلٍ واسم نحو قولك: (ضربَ زيدٌ، وانطلقَ بكرٌ). وتُسمّى [كذا] الجملة». وما قاله اللّورقيّ الأندلسيّ شارحاً[3] هو: «قلتُ: يعني أنّ الكلام يقال له أيضاً الجملة[4]؛ ولهذا قال بعضهم[5] في حدّه: إنّه عبارةٌ عن الجملِ المفيدة فائدةً يَحسُنُ السكوت عليها. والجملة من (أَجملْتَ الشيء) إذا جمعتَه. هذا على مَن قال: «يُسمّى» بالياء من تحت، ومَن رواه بالتاء يعني: أنّ الأمثلةَ التي ذكرناها تُسمّى بالجملة، أي: كلّ واحدةٍ منها يقال لها جملة في الاصطلاحِ النحويّ. وكلا الاعتبارين صحيحٌ».

عاشراً: البغداديّ (١٠٩٣هـ)

نقل عبدُالقادرِ البغداديّ عن العَلَم اللُّورقيّ الأندلسيّ في: (خزانة الأدب) في تسعةٍ وعشرين موطناً[6]، وفي: (شرح أبياتِ مغني اللبيب) في أحد عشَر موطناً[7]. وسأكتفي بنقلٍ واحدٍ من (الخزانة) في (باب حروفِ الجرّ)، قالَ البغداديُّ[8]:

(١) شرح كتاب الحدود في النّحو ٦١.
(٢) في: المفصّل ٦.
(٣) في: المحصّل في شرح المفصّل (رسالة) ١/ ١١١، ١١٢.
(٤) وكانَ اللّورقيّ قال قبلاً في: المحصّل أيضاً ١/ ١٠٧: «وقد تُطلقُ الكلمة على الجملِ المتعدّدة مجازاً؛ لأنّها مركّبةٌ منها». وانظر: المباحث الكاملية (رسالة) ١/ ١٤٤.
(٥) انظر: الخصائص ١/ ١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ٤١.
(٦) انظر: فهرس الكتب والمصادر ١٣/ ١٠٧، وفهرس الأعلام ١٣/ ٣٠٤.
(٧) انظر: فهرس الأعلام ٨/ ٣٢٠.
(٨) في: خزانة الأدب ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦.

«وأنشد بعده، وهو الشاهدُ الثاني والثمانون بعدَ السبعمئة، وهو من شواهد سيبويه[١]: [من الطويل]

فوا عجباً حتّى كُليبٌ تسبُّني كأنّ أباها نهشلٌ أو مجاشعُ[٢]

على أنّ (حتّى) فيه ابتدائيّة، وفائدتها هنا التحقير. أنشده سيبويه، وقال[٣]: «فـ(حتّى) هنا بمنزلة (إذا)، وإنّما هي ههنا كحرفٍ من حروفِ الابتداء». وقالَ الأندلسيّ في (شرح المفصّل): «يقع بعدها الجملةُ الفعليّة، والاسميّة، وتُسمّى حرفَ ابتداءٍ، وتفيد معناها الذي هو الغاية، إمّا في التحقير، أو في التعظيم، كما في بيتِ الفرزدق:

فوا عجباً حتّى كُليبٌ تسبّني .....

أيّ تعجّبوا لسبِّ الناس إيّاي، حتّى كُليبٌ، كأنّه يقول: كلُّ الناس تسبّني حتّى كُليبٌ على حقارتها»[٤]. ولو خَفض هنا (كُليب) لجاز، ويكون (تسبّني): إمّا حال من (كُليب)، أو مستأنَفٌ، و(حتّى كُليب) متعلّقٌ به».

أمّا من (شرح أبيات مغني اللبيب) فسأختار موطنين نصّ فيهما البغداديّ صراحةً على أخذه من (شرح الجزوليّة) للُّورقيّ الأندلسيّ: ففي أوّلهما قال لدن حديثه عنِ الخلاف في حرفيّة (جَيْر)، ومَن اختار أنّها اسمٌ من النحويّين[٥]: «والقائلُ باسميّتها هو: السيرافيّ[٦]، وصاحبُ (الصحاح)[٧]، وابنُ برّيّ[٨]. قالَ الجزوليُّ في

(١) في: الكتاب ٣/ ١٨. وروايته ثمّة: (فيا).

(٢) الشاهد للفرزدق في: شرح ديوانه ٥١٨، وروايته: (فيا عجبي). قالَ البغداديُّ: «كُليب: جدّ رهط جرير... ونهشل، ومجاشع: أخَوان... ومجاشعٌ: قبيلةُ الفرزدق، وهي أشرف مِن كُليب، وأمّا نهشل فهم أعمامُ الفرزدق، لا آباؤه. وإن كانتِ العرب تسمّي العَمَّ أباً». الخزانة ٩/ ٤٧٨.

(٣) في: الكتاب ٣/ ١٨.

(٤) المباحث الكاملية (رسالة) ٣/ ١٤٧.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٥٩.

(٦) لم أقف -فيما بين يديّ من كتبِ الأدوات- على رأيه الصريح باسميّة (جَيْر).

(٧) سيأتي قوله بعد قليل.

(٨) نقل لنا رأيه هذا تلميذُه الجزوليُّ في: المقدّمة الجزوليّة ٣٢٣. وقدِ استدلّ بالتنوين على اسميّتها. انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٧٢.

(مقدّمته)[1]: «الجوهريُّ[2]: «هي قَسَمٌ للعرب، ومعناها (حقّاً)». «قال شارحها **عَلَمُ الدّينِ الأندلسيُّ**[3]: «تقول: (جير لأفعلنّ) بمعنى: حقّاً لأفعلنّ[4]. قـــــالَ الجوهريُّ: «هي يـمينٌ[5] للعرب»[6]، ومعناها: (أعترفُ، وأُقِرّ) كما أنّ معنى (هيهات): (بَعُد). [و] بُنيت على الكسر؛ على أصلِ التقاءِ الساكنين[7]، ولم يُعبأ بطلبِ الخفّة فيها كما [كان ذلك][8] في: (أينَ، وكيفَ)؛ لأجلِ قلّةِ الاستعمال. وقالَ السيرافيُّ[9]: «يجوز أن تكون كُسِرَت؛ لأنّه يُحلف بها، فتقعُ موقعَ الاسم المحلوف به، فبُني على الكسر؛ للدلالة على أنّه مبنيٌّ غيرُ معربٍ؛ لئلّا يلتبس بيمينِ الله». وقَد جاء فيه الفتح. قالَ الزمخشريُّ[10]: «إنّما وقع (جير) في القَسَمِ؛ لأنّ القسم والتحقيق من بابٍ واحدٍ». وهي أخت (أجل) في أنّها لجوابِ الإيجاب، ولا يُجاب بها إلّا بعد الاستفهام، وقَد جمع بينهما الشاعر في قوله[11]: [من الطويل]

وقُلْـنَ عـلى الفِـردوسِ: أوّلُ مَـشْرَبٍ أجلْ جَـيْرِ[12] إن كانَت أُبيحَـت دَعَاثِرُهْ[13]

---

(١) المقدّمة الجزوليّة ٣٢٣.

(٢) الذي في: الصحاح (جير): «قولهم: (جَيْرِ لا آتيك) -بكسر الراء- يمينٌ للعرب، ومعناها: (حقّاً)».

(٣) المباحث الكامليّة (مخطوط) ٥/ ٢٠٩ب. وما سينقله البغداديُّ ههنا هو من أطولِ النقول - التي وقفتُ عليها- لنحويٍّ عن عَلَمِ الدّينِ اللّورقيّ من (المباحث الكامليّة). والله أعلم.

(٤) انظر: المفصّل ٣١٠.

(٥) في: المباحث الكامليّة: «قَسَـمٌ».

(٦) ما وقفتُ على قولِ الجوهريّ هذا في: الصحاح.

(٧) قال سيبويه: «وقالوا: (جَيْرِ) فحرّكوه؛ لئلّا يَسْكُنَ حرفان». الكتاب ٣/ ٢٨٦. وانظر: شرح السيرافيّ عليه ٤/ ٥٤.

(٨) ما بين المعقوفات هو من: (المباحث الكامليّة).

(٩) في شرحه على الكتاب ٤/ ٥٤. والنقل عنه بتصرّفٍ.

(١٠) ما وقفتُ على قوله الآتي في: المفصّل.

(١١) هو مُضَرِّس بن رِبْعيّ الأسديّ، شاعرٌ جاهليٌّ. ترجمته في: الخزانة ٥/ ٢٢. والشاهد منسوبٌ إليه في: شرح شواهد المغني ٣٦٢. وفي نسبته وروايته خلافٌ بسطه صاحبُ الخزانة. انظر ١٠/ ١٠٣- ١١٠.

(١٢) ذهبَ ابن مالك إلى أنّ توكيدَ اللفظ بمرادفه -إن كانَ المؤكَّد حرفاً- أحسنُ من إعادةِ اللفظ ثانيةً، كقولنا بدل: (نعم نعم): (أجل جير). انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.

(١٣) الشاهد بلا نسبة في: الصحاح (جير)، (دعثر)، والمفصّل ٣١٠، وشرح الكافية الشافية ١١٨٦. قُـلن: يعني النساء. والفردوس: ماءٌ لبني تميم. دعاثره: الدعاثر: جمع (دُعْثور): وهو الحوض. والمعنى: قالتِ النساء: إن ارتحلنا فإنّ أوّل مَشربٍ نَرِدُه هو الفردوس، إن كانت دعاثره مباحةً غير ممنوعة. انظر: الخزانة ١٠/ ١٠٥.

انتهى. [يعني النقل عنِ اللّورقيّ الأندلسيّ]».

وفي الموطنِ الثاني نقلَ البغداديُّ عنِ اللّورقيّ رأياً لأبي إسحاق الزجّاج (٣١١هـ) يمنع فيه العطف بـــ(لا) النافية على معمولِ الفعلِ الماضي، وتضعيفَ هذا الرأي. قال[١]: «وأنشد[٢] بعده، وهو الإنشادُ السادس والتسعون بعدَ الثلاثمئة: [من الطويل]

كأنّ دِثاراً حلّقَتْ بلَبُونِه ... عُقابُ تَنُوفى لا عُقابُ القواعلِ[١]

على أنّ (لا) فيه عطفَتْ على معمولِ الماضي، وفيه ردٌّ على مَن منعه. قالَ العَلَمُ الأندلسيّ في (شرح الجزوليّة) (٢): ومنعَ الزجّاج أن يُعطفَ بها بعدَ الفعلِ الماضي[٣]. وهو ضعيفٌ[٤]؛ فإنّه قد جاء في قولِ امرئ القيس:

كأنّ دِثــاراً..... .....»

البيت. ونقلتُه[٥] مِن خطِّ ابن إيازٍ[٦] النحويِّ».

---

(١) في: شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) يعني ابن هشام في المغني ٣١٨.

(١) البيت لامرئ القيس في: ديوانه ٩٤ (ط. المعارف). قالَ ابن هشام شارحاً: «دثار: اسم راع، وحلّقت: ذهبت، اللّبُون: نوقٌ ذوات لبن، وتَنُوفى: جبلٌ عالٍ، والقواعل: جبالٌ صغار.» مغني اللبيب ٣١٩. وانظر قصّةَ الشاهد في موطنه منَ الديوان.

(٢) المباحث الكاملية (مخطوط) ٢/ ١٧٥أ.

(٣) ما وقفتُ على منعه هذا فيما بين يديّ. ولعلّ تحريفاً وقع ههنا؛ إذ إنّني وجدتُ -لدن بحثي عن هذا المنع- أنّ جملةً من النحويّين ينسبون المنع إلى الزجّاجيّ في كتابه (حروف المعاني). قلتُ: وهو الصواب. قالَ الزجّاجيُّ: «... فتقول: (أمرُّ بعبدِالله لا بزيدٍ)، ولو قلتَ: (مررتُ بعبد الله لا بزيدٍ) لم يجز؛ لأنّك إنّما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي». حروف المعاني ٣١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ١٢٠١، ١٢٣٢، والجنى الداني ٢٩٥، ومغني اللبيب ٣١٨، والخزانة ١١/ ١٧٧ نقلاً عن (شرح الجمل) للخفّاف.

(٤) انظر: تعقّبات اللّورقيّ للنحاة في كتابه (المباحث الكاملية) (رسالة) ١٦٩ وما بعدها.

(٥) ضميرُ الفاعل عائدٌ على البغداديّ.

(٦) سبقت ترجمتُه في أوّل حديثنا عن النحويّين المتأثّرين باللّورقيّ، والإشارةُ إلى أنّه ناسخ (المباحث الكاملية شرح المقدّمة الجزوليّة).

نتائجُ البحث:

بعد هذا الاستعراض المقتضب لأبي محمّد عَلَم الدّين اللُّوْرَقيّ الأندلسيّ، وأثره في ثلّة مِن خالفيه مِنَ النحويّين، بانت لنا جملةٌ مِن النتائج، لعلّ أبرزها:

- اللُّوْرَقيُّ نحويٌّ أندلسيُّ المولد والنشأة، أخذ علومَه الأولى في بلده، ثمّ استزاد منها لدن هجرته إلى المشرقِ العربيّ، حيثُ استقرّ في دمشق، وبها تصدّر، وذلك في النصفِ الأوّل من القرنِ السابعِ الهجريّ.
- المصدرُ الأوّل لآرائه النحويّةِ المتأثّر بها عند مَن خلَفه من نحويّين هو شرحه على المفصّلِ الموسوم بـ(المحصّل)، ثمّ شرحه على الجُزُوليّةِ الموسوم بـ(المباحث الكامليّة). أمّا مصنّفاته الأخرى فلم يستقِ منها النحويّون إلّا إشاراتٍ نادرةً للغاية؛ ولعلّهم ما وجدوا فيها ما يدفعهم إلى الاهتمام بها قدرَ اهتمامهم بالشرحَينِ المذكورَين.
- كانت تلك الآراء متوزّعةً على أبوابٍ نحويّةٍ عدّة، متعرّضةً لظواهر شتّى، وأظهرت صاحبَها اللّورقيّ الأندلسيّ متأثّراً بكبار أئمّةِ الشأنِ النّحويّ كالخليل، وسيبويه، والكسائيّ، والأخفش، والزجّاج، والفارسيّ، ناقلاً عنهم آراءً في بعضِ المسائل، وتفصيلاتٍ في أخرى. وكان العَلَمُ اللّورقيّ معلِّلاً بعضَ الأحكام، ذاكراً بعضَ اللّغات، مرجِّحاً بينها، مؤصِّلاً بعضَ الألفاظ، وقد تناول جزءٌ ممّا نُقِلَ عنه حدوداً وتعريفاتٍ لبعض أبوابِ النّحو ارتضاها.
- الامتدادُ الزمنيّ الواسع لمَن تأثّر باللّورقيّ مِنَ النحويّين، من لدنِ ابن إياز (٦٨١هـ) إلى البغداديّ (١٠٩٣هـ).
- التفاوت في الشهرة بينَ المتأثّرين به ما بين نحويّ قليلٍ ذكرُه كالخبيصيّ (٧٣١هـ) والكَيْكَلديّ (٧٦١هـ)، وآخرَ ذائعٍ صيتُه كأبي حيّان (٧٤٥هـ) والسيوطيّ (٩١١هـ).
- النشاطُ النّحويُّ الذي أحدثته آراؤه بينهم؛ إذ قبلها البعض موافقاً مسلِّماً، واعترض عليها البعضُ الآخر متعقّباً.

المصادر والمراجع

أوّلاً: الرسائلُ الجامعيّة، والمخطوطات:

- **تعقّبات اللُّوْرَقِيّ للنّحاة في كتابه (المباحث الكامليّة شرح المقدّمة الجُزوليّة) دراسة وصفيّة تحليليّة**: رسالة ماجستير، أعدّتها: شيمة قاسم شعيريّ، بإشراف: د. يحيى الحكميّ، جامعة جازان، ٢٠١٨م.
- **حاشيةُ الكيلانيّ (٩٧٠هـ) على كافية ابنِ الحاجب**: تح: عايض سعيد مانع القرنيّ، بإشراف: د. سعد الغامديّ، جامعة أمّ القرى، ١٤٢٠هـ.
- **شرح ألفيّة ابن معطٍ**: للرُّعينيّ (٧٧٩هـ) (رسالة دكتوراه) ج١ تح: حسن محمّد عبدالرحمن أحمد، بإشراف: د. محمّد إبراهيم البنّا، جامعة أمّ القرى، ١٩٩٤م.
- **المباحثُ الكامليّة شرح المقدّمة الجزوليّة**: للُّوْرَقيّ (٦٦١هـ) ج١ (رسالة ماجستير) تح: محمّد بهاء حسن كَكّو، جامعة حمص، ٢٠١٣م وج٣، (رسالة ماجستير) تح: مهنّد عمر رنّة، جامعة حمص، ٢٠١٣م. وج٤ (رسالة ماجستير) تح: أحمد محمّد السليمان، جامعة حمص، ٢٠١٣م. والرسائلُ الثلاث بإشراف: د.وليد محمّد السراقبيّ. وج٢، وج٥ (**كلاهما مخطوط**) من مقتنيات دارِ الكتبِ المصريّة، رقم (٢٦٦نحو).
- **المحصّل في شرحِ المفصّل**: للُّوْرَقيّ (٦٦١هـ)،ج١، (رسالة دكتوراه) تح: د.عبد الباقي الخزرجيّ، جامعة الأزهر، ١٩٨٢م.
- **المحصّل في شرحِ المفصّل، من أوّل (العدد) إلى آخر (المبنيّ للمفعول)**: للُّوْرَقيّ (٦٦١هـ)، (رسالة دكتوراة) تح: ناصر بن عليّ الغامديّ، بإشراف: د. محمّد عبدالرحمن المفدّى، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ١٤٢٩هـ.
- **المحصّل في شرحِ المفصّل، من بداية باب (التحذير) إلى نهاية باب (خبر ما، ولا المشبّهتين بليس)**: للُّوْرَقي (٦٦١هـ)، (رسالة دكتوراة) تح: عبيد بن أحمد بن عبيد المالكيّ، بإشراف: د. سعد بن حمدان الغامديّ، جامعة أمّ القرى، ١٤٣٢هـ.

- **المحصول في شرح الفصول**: لابن إياز (٦٨١هـ) تح: محمّد صفوت محمّد علي، (رسالة دكتوراه)، جامعة الأزهر، د.ت.
- **المنتخبُ الأكمل على كتابِ الجمل**: للخفّاف (بعد ٦٨٨هـ) السفر الثالث، (رسالة دكتوراه) تح: أحمد بويا ولد الشيخ محمّد تقيّ الله، إشراف: د. إبراهيم إبراهيم بركات، جامعة أمّ القرى، ١٩٩١م.

ثانياً: المطبوعات:

- **ارتشافُ الضّرَب من لسانِ العرب**: لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ) تح: د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الأزهية في علم الحروف**: للهرويّ (٤١٥هـ) تح: عبدالمعين الملوحيّ، مطبوعات مجمع اللّغة العَربيّة، دمشق، د.ط، ١٩٩٣م.
- **أسرارُ النحو**: لابن كمال باشا (٩٤٠هـ) تح: د. أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط٢، ٢٠٠٢م.
- **إشارةُ التعيين في تراجم النّحاة واللغويّين**: لليمانيّ (٧٤٣هـ) تح: د. عبدالمجيد دياب، مركز المَلك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الرياض، ط١، ١٩٨٦م.
- **الأشباه والنظائر في النّحو**: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: د. عبد الإله نبهان، ود. غازي طليمات، ود. إبراهيم عبدالله، ود. أحمد الشريف، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د.ط، ١٩٨٥ - ١٩٨٧م.
- **أمالي ابنِ الشجريّ**: (٥٤٢هـ) تح: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
- **إنباهُ الرواة على أنباهِ النحاة**: للقفطيّ (٦٤٦هـ) تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

- **الأندلسيّون في بلادِ الشام**: (من نهاية ق٥ هـ حتى نهاية ق٩هـ): د.علي أحمد، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، د.ط، ٢٠٠٨م.
- **الإنصاف في مسائلِ الخلاف بينَ النحويّين البصريّين والكوفيّين**: للأنباريّ (٥٧٧هـ)، مديريّة الكتب والمطبوعات (١٩٨٨-١٩٨٩م) مطابع الروضة النموذجيّة، حمص.
- **الإيضاح في شرحِ المفصّل**: لابنِ الحاجب (٦٤٦هـ) تح: د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط٢، ٢٠١٠م.
- **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون**: لإسماعيل باشا البغداديّ (١٣٣٩هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- **البداية والنهاية**: لابن كثير (٧٧٤هـ) تح: د. عبدالله التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٧م.
- **برنامجُ ابن جابرٍ الوادي آشي**: (٧٤٩هـ) تح: د. محمّد الحبيب الهيلة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، د.ط، ١٩٨١م.
- **بغية الوعاة في طبقاتِ اللغويّين والنحاة**: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- **البلغة في تراجم أئمّةِ النحو واللغة**: للفيروزأباديّ (٨١٧هـ) تح: محمّد المصريّ، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.
- **تاريخُ الأدبِ العربيّ**: لكارل بروكلمان (١٩٥٦م) الجزء الخامس، نقله إلى العربيّة: د. رمضان عبدالتوّاب، وراجع الترجمة: د. السيّد يعقوب بكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٧م.
- **تاريخ الإسلام ووفَيَاتِ المشاهير والأعلام**: للذّهبيّ (٧٤٨ هـ) تح: د. بشّار معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

- **التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين**: للعكبريّ (٦١٦هـ) تح: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **تخليصُ الشواهدُ وتلخيصُ الفوائد**: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د. عبّاس الصالحيّ، دار الكتابِ العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **التخمير (شرح المفصّل في صنعةِ الإعراب)**: للخوارزميّ (٦١٧هـ) تح: د. عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، د.ط، د.ت.
- **التذييل والتكميل في شرحِ التسهيل**: لأبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ) تح: د.حسن هنداوي، (الأجزاء ١- ٥) دار القلم، دمشق، ط١، (٩٨-٢٠٠٢م)، وج٦، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م.
- **التكملة لكتابِ الصلة**: لابنِ الأبّار (٦٥٨هـ) تح: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، تونس، ط١، ٢٠١١م.
- **تهذيبُ اللّغة**: للأزهريّ (٣٧٠هـ) تح: عبدالسلام هارون، راجعه محمّد علي النجّار، دار الصادق للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.
- **الجامع الصحيح**: للبخاريّ (٢٥٦هـ) تح: محبّ الدينِ الخطيب، ورفيقيه، المطبعة السلفيّة، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- **الجنى الداني في حروفِ المعاني**: للمراديّ (٧٤٩هـ) تح: د. فخر الدين قباوة، وأ. محمّد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- **حروفُ المعاني**: للزجّاجيّ (٣٤٠هـ) تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، ط٢، ١٩٨٦م.
- **خزانةُ الأدب ولبّ لباب لسانِ العرب**: للبغداديّ (١٠٩٣هـ) تح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- **الخصائص**: لابن جنّي (٣٩٢هـ) تح: محمّد علي النجّار، دار الكتب المصريّة، د.ط، ١٩٥٢م.

- **الـدارس في تاريـخِ المـدارس**: للنعيمـيّ (٩٧٨هـ) دار الكتـب العلميّـة بـيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- **ديوانُ امرئ القيس**: تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥، د.ت.
- **ديـوان جريـر** (بـشرح محمّـد بـن حبيـب): تـح: د. نعـمان محمّـد أمـين طـه، دار المعـارف، ط٤، د.ت.
- **ديـوان رؤبـة بـن العجّـاج**: صحّحـه، ورتّبـه: وليـم بـن الـورد الـبروسي، دار ابـن قتيبـة، الكويـت، د.ط، د.ت.
- **ديوان عنترة**: تح: محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، د.ط، د.ت.
- **ذيـل مـرآةِ الزمـان**: لليونينـيّ (٧٢٦هـ) مطبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيّـة، حيـدر آبـاد الدكـن، ط١، ١٩٥٤-١٩٦١م.
- **ذيلُ الروضتين**: لأبي شامة (٦٦٤هـ)، ط٢، ١٩٧٤م.
- **الذيـل والتكملـة لكتـابَي الموصـول والصلـة**: لابـن عبدِالملـكِ المرّاكـشيّ (٧٠٣هـ) تـح: د. محمّـد بـن شـريفة، د. إحسـان عبّـاس، مطبوعـات أكاديميّـة المملكـة المغربيّـة، د.ط، د.ت.
- **السـلوك لمعرفـة دولِ الملـوك**: للمقريـزيّ (٨٤٥هـ) تـح: محمّـد مصطفـى زيـادة، مطبعـة دار الكتـب المصـريّة، القاهـرة، د.ط، ١٩٣٤م.
- **سـير أعـلامِ النبـلاء**: للذهبـيّ (٧٤٨هـ) تـح: شـعيب الأرنـاؤوط، وآخريـن، مؤسّسـة الرسـالة، بـيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
- **شرح أبيـات مغنـي اللبيـب**: للبغـداديّ (١٠٩٣هـ) تـح: عبدالعزيـزربـاح، وأحمـد يوسـف الدقّـاق، دار المأمـون للـتراث، دمشـق، ط٢، ١٩٨٨م.
- **شرحُ التسـهيل**: لابـن مالـك (٦٧٢هـ) تـح: د. عبدالرحمـن السيّد، ود. محمّد بدوي المختـون، هجر للطباعـة والنـشر، ط١، ١٩٩٠م.

- **شرح جملِ الزجّاجيّ**: لابن عصفور (٦٦٩هـ) تح: د. صاحب أبو جناح، د.ط، د.ت.
- **شرح ديوانِ الفرزدق**: عُني بجمعه، وطبعه، والتعليق عليه: عبدالله إسماعيل الصاويّ، ط١، ١٩٣٦م.
- **شرحُ الرضيّ (٦٨٦هـ) على الكافية**: تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **شرح شواهدِ المغني**: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: الشيخ محمّد محمود الشنقيطيّ، لجنة التراث العربيّ، د.ط، د.ت.
- **شرحُ الكافيةِ الشافية**: لابن مالك (٦٧٢هـ) تح: د. عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب الحدود في النحو**: للفاكهيّ (٩٧٢هـ) تح: د. المتولّي الدميريّ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
- **شرح كتاب سيبويه**: للسيرافيّ (٣٦٨هـ) تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- **شرحُ المفصّل**: لابن يعيش (٦٤٣هـ) توزيع مكتبة المتنبيّ، القاهرة، د.ط، د.ت.
- **شرحُ المقدّمة الجزوليّة الكبير**: للشلوبين (٦٤٥هـ) تح: د. تركي العتيبيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- **شعر عمرو بن أحمر الباهليّ**: جمعه وحقّقه: د. حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، د.ط، د.ت.
- **الشعر والشعراء**: لابن قتيبة (٢٧٦هـ) تح: أحمد محمّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ط، د.ت.
- **الصحاح**: تاج اللّغة وصحاح العربيّة: للجوهريّ (٣٩٣هـ) تح: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

- **طبقاتُ النحاة واللغويّين**: لابن قاضي شُهبة (٨٥١هـ) تح: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، د.ط، ١٩٧٣-١٩٧٤م.
- **العبر في خبر مَن غبر**: للذهبيّ (٧٤٨هـ) تح: د. صلاح الدين المنجّد، مطبعة حكومة الكويت، (الجزءُ الخامس)، د.ط، ١٩٦٦م.
- **عقود الزّبرجَد في إعرابِ الحديثِ النبويّ**: للسيوطيّ (٩١١هـ) تح: د. سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، د.ط، ١٩٩٤م.
- **عَلَمُ الدينِ اللّوْرَقيّ الأندلسيّ حياته، وقصيدته الميميّة**: د. أحمد صلاحيّة، شراع للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٩٨م.
- **عنوانُ الدراية فيمَن عُرف من العلماء في المئةِ السابعة ببِجاية**: للغبرينيّ (٧٠٤هـ) تح: أ. رابح بونار، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، د.ت.
- **غايةُ النهاية في طبقاتِ القرّاء**: لابنِ الجزريّ (٨٣٣هـ) طبعة معتمدة على الطبعة التي نشرها: ج. برجستراسر سنة ١٩٣٢م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- **فصلُ المقال في شرح كتابِ الأمثال**: لأبي عبيد البكريّ (٤٨٧هـ) تح: د. إحسان عبّاس، ود. عبدالمجيد عابدين، دار الأمانة، مؤسّسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٣م.
- **الفصولُ المفيدة في الواوِ المزيدة**: لصلاح الدين الكَيْكَلديَ (٧٦١هـ) تح: د. حسن الشاعر، دار البشير، عمّان، ط١، ١٩٩٠م.
- **فهرستُ اللّبْليّ**: (٦٩١هـ) تح: ياسين يوسف عيّاش، وعوّاد عبد ربه أبو زينة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- **الفوائدُ الضيائيّة (شرح كافية ابنِ الحاجب)**: لنورِ الدينِ الجاميّ (٨٩٨هـ) تح: د. أسامة طه الرفاعيّ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، بغداد، د.ط، ١٩٨٣م.
- **قصيدةُ اللّوْرَقيّ في وصف رحلته مِنَ الأندلس إلى المشرق**: تح: ياسين محمّد السوّاس، مجلّة مَجْمَع اللغة العربيّة، المجلّد (٧٣)، الجزء الثاني.

- **الكتاب**: لسيبويه (١٨٠هـ) تح: عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**: للعكبريّ (٦١٦هـ) تح: د.غازي طليمات، ود.عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٩٩٥م.
- **كشفُ الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة (١٠٦٧هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت.
- **المؤتلف والمختلف في أسماءِ الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: للآمديّ (٣٧٠هـ) صحّحه، وعلّق عليه أ.د.ف.كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **مجمعُ الأمثال**: للميدانيّ (٥١٨هـ) تح: محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**: لابن عقيل (٧٦٩هـ) تح: د.محمّد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكّة المكرّمة، ط٢، ٢٠٠١م.
- **معاني القرآن**: للأخفش (٢١٥هـ) تح: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- **معجمُ الأدباء**: لياقوت الحَمَويّ (٦٢٦هـ) تح: د. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **معجمُ البلدان**: لياقوت الحَمَويّ (٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٧٧م.
- **معرفةُ القرّاءِ الكبار على الطبقات والأعصار**: للذهبيّ (٧٤٨هـ) تح: د. طيار آلتي قولاج، ضمن سلسلة عيون التراث الإسلاميّ، إستانبول، د.ط، ١٩٩٥م.
- **مغني اللبيب عن كتبِ الأعاريب**: لابن هشام (٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.

- **المفصّل في علمِ العربيّة**: للزمخشريّ (٥٣٨هـ) دار الجيل، بيروت، ط٢، د.ت.
- **المقتصد في شرحِ الإيضاح**: للجرجانيّ (٤٧١هـ) تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، د.ط، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**: للمبرّد (٢٨٥هـ) تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.
- **المقدّمة الجزوليّة في النحو**: للجزوليّ (٦٠٧هـ) تح: د. شعبان عبدالوهّاب محمّد، مطبعة أم القرى، د.ط، د.ت.
- **المقفّى الكبير**: للمقريزيّ (٨٤٥هـ) تح: محمّد اليعلاوي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **الموشّح على كافيةِ ابنِ الحاجب**: للخَبيصيّ (٧٣١هـ) تح: د. عصام الكوسى، منشورات الهيئة العامّة السوريّة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ط١، ٢٠١٧م.
- **نتائجُ التحصيل في شرح كتابِ التسهيل**: للدّلائيّ (١٠٨٩هـ)، تح: د. مصطفى الصادق العربيّ، مطابعُ الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، د.ط، د.ت.
- **نفحُ الطيب من غصنِ الأندلسِ الرطيب**: للمقّريّ (١٠٤١هـ) تح: د. إحسان عبّاس، دار صادر بيروت، د.ط، ١٩٨٨م.
- **هديةُ العارفين (أسماءُ المؤلّفين وآثارُ المصنّفين)**: لإسماعيل البغداديّ (١٣٣٩هـ) دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ط، د.ت.
- **الوافي بالوفيات**: للصفديّ (٧٦٤هـ) تح: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- **وفياتُ الأعيان وأنباء أبناءِ الزمان**: لابن خَلِّكان (٦٨١هـ) تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٩٩٤م.